النقابات العمالية المصرية

رؤية ثورية

محمود عباس

مركز الدراسات الاشتراكية
١٩٩٦

- اسم الكتاب: النقابات العمالية المصرية (رؤية ثورية)
- بقلم: محمود عباس
- تصميم الغلاف: هبة حلمي
- الناشر: مركز الدراسات الاشتراكية
- الطبعة الأولى: ١٩٩٦
- رقم الإيداع بدار الكتب: ٣٨٤٧/ ١٩٩٦

فـهـرس

من قلب العاصفة ومن الزوابع ومن بريق الإضراب الجماهيري، من معارك الشوارع .. تصعد ثانية .. مثل فينوس من قلب الأمواج .. تصعد نقابات عمالية شابة، عفية، مقاتلة.

روزا لوكسمبورج

مقدمة

التنظيم النقابي والإصلاح الاقتصادي

تواجه الطبقة العاملة المصرية حاليا أعنف وأشد هجوم على حقوقها ومكتسباتها في ظل تنفيذ الدولة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وإصدار القوانين التي تعصف بالحقوق العمالية التي اكتسبتها الطبقة العاملة ببذل الدماء وبالنضال المستمر، وتعتمد الدولة في هذا الهجوم على التنظيم النقابي الحالي وبصفة خاصة مستوياته العليا لكي يوقف المعارضة العمالية القاعدية لهذه السياسات ومواقف التنظيم النقابي من التحركات العمالية تثبت في كل مرة إلى أي مدى أصبح هذا التنظيم أداة طيعة في أيدي الدولة وأصحاب العمل لمواجهة وقمع التحركات العمالية.

ورغم تزايد ترسانة القوانين المقيدة لحق العمال في استخدام أسلحتهم النضالية فإن التحركات العمالية لم تتوقف، ولذلك تلجأ الدولة إلى إصدار قوانين أكثر تعسفا ضد مصالح العمال كان آخر هذه القوانين التعديلات التي أدخلتها على قانون النقابات العمالية سيئ السمعة لكي تزيد من إحكام سيطرتها على التنظيم النقابي في المرحلة القادمة ولتضمن بقاء القيادات النقابية الانتهازية والرجعية على قمة البناء التنظيمي لنقابات العمال. كما تستعد حاليا لإصدار قانون العمل الموحد الذي يعصف بالبقية الباقية من حقوق العمال بهدف إقناع رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب بإمكانيات الاستثمار في مصر والاستفادة من انخفاض قيمة قوة عمل الطبقة العاملة المصرية والاستفادة من السيطرة الكاملة على التنظيم النقابي.

إن جوهر عملية الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدولة هو تكثيف استغلال الطبقة العاملة المصرية سواء في القطاع العام أو الخاص وإهدار حقوق العمال لصالح أصحاب العمل لكي يتمكنوا من تحقيق أقصى أرباح ممكنة في ظل المنافسة العالمية الشديدة، وفى ظل التحولات الاقتصادية الجارية تزداد ضرورة فهم طبيعة التنظيم النقابي الحالي وعلاقته بالدولة منذ نشأته ودوره في إحباط وإدانة التحركات العمالية. وهذه الكراسة تظهر بما لا يدع مجالا للشك – عبر استعراضها لأهم التحركات العمالية – أن التنظيم النقابي معادى وخائن لمصالح الطبقة العاملة حيث لم تتخذ قياداته أي مواقف مؤيدة للعمال خلال تحركاتهم الجماعية.

وتهدف هذه الكراسة إلى توضيح الرؤية الماركسية الثورية حول النقابات، وتظهر بجلاء الطبيعة المزدوجة للنقابات في ظل المجتمع الرأسمالي، كما توضح الدور الذي تلعبه البيروقراطية النقابية للتحكم في الحركة العمالية وإبقائها تحت سيطرة القيادات البيروقراطية، وتشير أيضا إلى الموقف الذي يجب على الثوريون أن يتخذوه من النقابات حتى إذا كانت شديدة الرجعية. وقد يكون ذلك بداية لتغيير رؤية بعض اليساريين الذين يتبنون استراتيجيات خاطئة تماما في موقفهم من التنظيم النقابي الحالي ويطالبون بعدم التفاعل معه أو العمل من داخله، فقد أظهرت هذه الكراسة أهمية وضرورة عمل الثوريين داخل هذا التنظيم خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الجارية وما يمكن أن تسفر عنه من انقسامات داخله بسبب اختلاف استجابات القيادات النقابية البيروقراطية من التحركات العمالية القاعدية المعارضة لسياسات الخصخصة.

محمود عباس

أكتوبر ١٩٩٦

الفصل الأول

ماركس وإنجلز حول النقابات

مر فكر ماركس وإنجلز حول النقابات العمالية بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل ثورة ١٨٤٨ والمرحلة الثانية بين ١٨٦١ و ١٨٦٥. في **المرحلة الأولى** طرح إنجلز في كتاب **حال الطبقة العاملة في إنجلترا** عام ١٨٤٤ أن النقابات تحاول القضاء على التنافس بين العمال، ولكن التنافس هو" العصب الحيوي للنظام الاجتماعي الحالي"، ولذا يؤدى النضال النقابي بالضرورة إلى النضال ضد الرأسمالية كنظام فالنقابات تحاول "القضاء ليس فقط على نوع معين من التنافس ولكن القضاء على التنافس ككل وهذا ما ستفعله".

وقد طرح ماركس أيضا فكرة أن النقابات ستتحول من تنظيم المقاومة ضد رأس المال إلى الهجوم النهائي على السلطة الرأسمالية وقد كتب في **بؤس الفلسفة:**

"تتخذ محاولات العمال الأولى للاتحاد فيما بينهم دائما شكل الروابط، فالصناعة الكبيرة تركز في مكان واحد حشدا من الناس لا يعرفون بعضهم البعض، والمنافسة تفرق بين مصالحهم، لكن المحافظة على الأجور–هذه المصلحة المشتركة التي تجمعهم ضد صاحب عملهم– توحدهم في فكرة واحدة للمقاومة ومن هنا فإن للرابطة دائما هدفا مزدوجا، وقف المنافسة بين العمال حتى يستطيعوا أن يواصلوا المنافسة العامة مع الرأسمالي وإذا كان الهدف الأول من المقاومة هو المحافظة على الأجور فبقدر ما يتحد الرأسماليون بدورهم في فكرة واحدة للقمع فإن الروابط التي كانت معزولة في البداية تشكل نفسها في مجموعات وفى وجه رأس المال المتحد على الدوام، تصبح المحافظة على الاتحاد أكثر ضرورة لهم من المحافظة على الأجور، وهذا صحيح إلى حد أن الاقتصاديين الإنجليز يذهلون إذ يرون العمال يضحون بجزء كبير من أجورهم لصالح الاتحادات التي لا تقوم –في نظر هؤلاء الاقتصاديين– إلا من أجل الأجور. وفى هذا الصراع –وهو حرب أهلية حقيقية– تتحد وتتطور كل العناصر اللازمة لمعركة قادمة، وما أن يبلغ الاتحاد هذه النقطة حتى يتخذ طابعا سياسيا."

وفى الأيديولوجيا الألمانية والتي أكملها ماركس وإنجلز قبل بؤس الفلسفة بقليل طرح الآتي:

"حتى إذا اشترك أقلية من العمال وأضربوا سيجدون أنفسهم سريعا مضطرين للتصرف بشكل ثوري، وكان من الممكن أن نتعلم ذلك من انتفاضة ١٨٤٢ في إنجلترا والانتفاضة السابقة في ويلز ١٨٣٩ ذلك العام الذي وجد فيه الهياج الثوري للعمال أول تعبير كامل له في "الشهر المقدس" والذي أعلن بشكل متزامن مع التسليح العام للجماهير".

يشير هذا الجزء إلى أحداث لها علاقة بحركة الشارتية (الميثاقية) العمالية، فعندما رفض البرلمان البريطاني البيان الشارتي الأول في يوليو ١٨٣٩ نادى الشارتيون بإضراب عام "الشهر المقدس" في البداية في نوفمبر ١٨٣٩ اندلعت انتفاضة لعمال المناجم في جنوب ويلز وقد تم قمعها من قبل البوليس والجيش، وفى أغسطس ١٨٤٢ وبعد أن رفض البرلمان البيان الثاني بدأت سلسلة من الإضرابات والمظاهرات العفوية التي تحولت إلى إضراب عام، وهو أول إضراب عام في التاريخ وقد شارك فيه نصف مليون عامل وقد دمج هذا الإضراب بين المطالب السياسية والاقتصادية. فمن المطالب اليومية ذات الطابع النقابي والمحدودة في

صناعات معينة تقدمت لتطرح أهداف طبقية عامة ، وقد رفع توحيدها لمطالب الأجور ومطلب حق الاقتراع العام بمستوى الصراع الطبقي إلى التحويل الثوري للمجتمع. وقد أدت هذه الأحداث إلى تصور ماركس وإنجلز أن النضالات النقابية ستؤدى بالضرورة إلى نضالات ثورية ضد الرأسمالية.

وفي المرحلة الثانية تغيرت رؤية ماركس وإنجلز حول النقابات في فترة الستينات من القرن الماضي وقد كتب ماركس في كتاب الأجور والأسعار والأرباح في عام ١٨٦٥:

"يجب على الطبقة العاملة ألا تضخم من هذه النضالات اليومية، يجب ألا ينسوا أنهم يحاربون ضد نتائج ولكن ليس ضد أسباب تلك النتائج. وأنهم يؤخرون الحركة المتجهة إلى أسفل ولكنهم لا يغيرون مسارها وأنهم يقدمون مسكنات ولا يعالجون المرض. يجب إذا ألا يغرقوا في هذه النضالات ذات طابع حرب العصابات والتي تنشأ بشكل متكرر من الهجمات الدائمة لرأس المال ومن التغييرات في السوق. وبدلا من الشعار المحافظ القائل "أجر يوم عادل مقابل يوم عمل عادل" يجب أن يحفروا على رايتهم الشعار الثوري: القضاء على نظام العمل المأجور".

تعمل النقابات جيدا مراكز مقاومة ضد هجمات رأس المال ولكنها تفشل جزئيا بسبب الاستخدام السيئ لقوتها، وتفشل بشكل عام لأنها تحد نفسها في المعارك الجزئية ضد أثار النظام الحالي بدلا من محاولة تغييره في نفس الوقت وبدلا من استخدام قوتها المنظمة كرافعة من أجل التحرر النهائي للطبقة العاملة، أي القضاء الكلى على نظام العمل المأجور."

وبعد ذلك في ١٨٧١ في مؤتمر لندن للأممية الأولى قال ماركس:

...في إنجلترا وجدت النقابات لأكثر من نصف قرن ولكن الغالبية العظمى من العمال خارج النقابات التي تشكل أقلية أرستقراطية. إن أفقر العمال لا ينتمون إليها، الجماهير الغفيرة من العمال الذين يدفعهم التطور الاقتصادي من الريف إلى المدن يبقون خارج النقابات لفترة طويلة والقطاع الأكثر فقرا لا يدخلها أبدا ..

وخلال التحضير لذلك المؤتمر كتب إنجلز في رسالة لرفيق إيطالي:

إن الحركة النقابية في إنجلترا في النقابات القوية والكبيرة والثرية قد أصبحت عقبة للحركة عموما بدلا من أن تكون أداة تقدمها، وخارج النقابات توجد أعداد ضخمة من العمال في لندن يتم إبقائهم بعيد عن الحركة السياسية لسنوات عديدة ويصبحون نتيجة لذلك شديدي الجهل.

إن الاختلاف بين أطروحات ماركس وإنجلز حول النقابات في فترة ٤٤-١٨٤٧ وفترة ٦٥ -١٨٧١ كان يعبر عن تغييرات في طبيعة النقابات نفسها، فكانت النقابات في الفترة الثانية قد هيمنت عليها البيروقراطية والأفكار البرجوازية وكان يؤيدها ويدعمها الليبراليون أو المحافظون ،اعتمد بقاؤهم على الدفاع عن مصالح قطاعات عمالية في معارك مع عمال آخرين. فلم تكن نفس النقابات التي شاركت في الإضراب العام في عام ١٨٤٢ أو التي أيدت الحركة الشارتية.

لينين والنقابات

يمكننا أن نجد نفس هذا التطور في أفكار لينين عن النقابات، ففي أوقات الثورة يرى لينين ارتباطا وثيقا بين النضالات النقابية الاقتصادية والنضال السياسي. وقد تحدث لينين في وصفه لإضراب في ١٩٠٥ في بتروجراد عن "الغريزة الثورية" للعمال قائلا:

"يدهش المرء من سرعة التحول المذهلة من الأرضية الاقتصادية البحتة إلى الأرضية السياسية، ومن التضامن والطاقة الهائلة التي يظهرها مئات الآلاف من العمال – وكل هذا بالرغم من أن التأثير الاشتراكي الديمقراطي (أي الثوري) غير موجود أو ضعيف".

ولكن في الأوقات غير الثورية، ركز لينين على المسافة الكبيرة بين الوعي النقابي والوعي الثوري:

"إن التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة يؤدي إلى إخضاعها للأيديولوجية البرجوازية...فالحركة العفوية للطبقة العاملة هي النقابوية ... والنقابوية تعني إخضاع العمال أيديولوجيا للبرجوازية".

من الواضح أن النقابات التي تنشأ خلال ثورة تختلف كيفيا عن تلك التي تنشأ في الظروف "العادية"، فالطبيعة المميزة للنقابات في الظروف غير الثورية "العادية"، تتمثل في كونها منظمات تعمل على توحيد وتقسيم العمال في نفس الوقت. **وإذا كان هدف كل العمال المنظمين هو الإطاحة بنظام العمل المأجور، فيمكن في هذه الحالة أن تعبر منظمة واحدة عن مصالحهم المشتركة، ولكن مهمة النقابة تختلف عن ذلك. فهي تهدف للدفاع عن مصالح العمال داخل علاقات الإنتاج الرأسمالية. فالنقابات تقوم لتحسين شروط الاستغلال التي يخضع لها العمال، وليس لإنهاء هذا الاستغلال.**

البيروقراطية النقابية

لأن العمال في الصناعات المختلفة يتلقون أجورا مختلفة وتتباين ظروف عملهم، تعمل النقابات على توحيدهم في مجموعات متميزة ومتفرقة عن بعضها في نفس الوقت. ولذا نجد أن جغرافية النقابات العمالية تتلاءم دائما مع جغرافية رأس المال. ولا يمكن بالتالي أن تشمل المفاوضات مع الرأسماليين قطاعات مختلفة ومتفرقة من العمال.

إن جذور دور البيروقراطية النقابية يكمن في الطبيعة الاقتصادوية الضيقة والجزئية للنقابات. وينشأ شكل من تنظيم العمل بين جماهير العمال والشخص الذي يقضي وقته في مفاوضات مع الإدارة. فالمسئول النقابي يصبح وسيط بين العمال والإدارة وهذا هو الدور الذي يقوي مركزه في الجهاز النقابي.

فتكون النتيجة هي عزلته عن من يمثلهم لكونه بعيدا عن العنبر بمخاطره وقذارته، وبعيدا عن الصراعات المباشرة مع رئيس العمل والمدير وبعيدا عن زملائه. وحتى إذا لم يتقاضى أجرا أكثر من الأعضاء فدخله يصبح مستقلا عن تذبذبات الإنتاج الرأسمالي، فهو لا يعمل عملا إضافيا، ولا يتأثر بعمليات تقليص العمالة. ويظل النقابي مربوطا بالإدارة ويصبح جوهر الحركة النقابية بالنسبة له هو التفاوض والتنازلات والمصالحة بين العمال ورأس المال. ويصبح النضال العمالي بالنسبة له شيئا معطلا لعملية التفاوض ومهددا للأموال المتراكمة لدى النقابة. ويصبح التنظيم النقابي هدفا في حد ذاته حتى إذا كان معنى ذلك التخلي عن الهدف الأصلي للنقابة وهو تحسين شروط استغلال العامل.

توازن البيروقراطية النقابية بين الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي، وهما طبقة الرأسماليين وطبقة العمال. إن المسئولين النقابيين ليسوا عمالا ولا رأسماليين. فمن الممكن أن يعمل لدى النقابة عدد كبير من البشر ولكن المسئول النقابي يختلف عن المدير الرأسمالي في أنه لا يسيطر على إدارة عملية الإنتاج.. وعلى الجانب الآخر فالمسئول النقابي لا يعاني مثل جماهير العمال من الأجور المنخفضة واستبداد الإدارة وعدم الاستقرار الوظيفي.

إن البيروقراطية النقابية هي تشكيل اجتماعي متميز ورجعي في جوهره. وهي عملة ذات وجهين فمن جانب تقوم هذه البيروقراطية بالسيطرة على النضالات العمالية وإعاقة تطورها، ولكنها في نفس الوقت لها مصلحة أساسية في عدم دفع التعاون مع الإدارة والدولة للدرجة التي تجعل النقابة عاجزة تماما.

فإذا فشلت النقابة كلية في التعبير عن مشاكل أعضائها سيؤدي ذلك مع الوقت إلى ظهور تحديات داخلية للقيادة أو إلى حالة من اللامبالاة من قبل العضوية والتفكك التنظيمي كما هو واضح للجميع في الوقت الحالي بالنسبة للعمال في مصر.

وإذا ذهبت البيروقراطية النقابية أبعد من اللازم في اتجاه معسكر البرجوازية ستكون النتيجة فقدانها لقاعدتها. **فللبيروقراطية مصلحة أكيدة في الحفاظ على التنظيم النقابي فهو مصدر دخلها ووضعها الاجتماعي**. وينطبق هذا حتى على النقابات ذات الارتباط المباشر بالدولة وذات العضوية الجبرية مثل النقابات في مصر طالما ظلت اللجان النقابية المصنعية منتخبة.

إن الضغط من الدولة والرأسماليين من جانب ومن القاعدة العمالية من الجانب الآخر لا يظل في حالة توازن. فالقوة النسبية للضغوط الخارجية والداخلية على النقابة متغيرة. ففي فترات معينة يكون الضغط من أسفل هو الأقوى، وفي فترات أخرى يكون ضغط الدولة ورأس المال هو المهيمن. وأحيانا يكون الضغط من الجانبين ضعيف مما يسمح بدرجة أكبر من الاستقلالية للبيروقراطي النقابي، وأحيانا يكون هناك ضغط قوي من الجانبين مما يجعل البيروقراطية تظهر وكأنها محبوسة بين قوى متناقضة. ولكن في جميع الأحوال تحاول البيروقراطية تلبية احتياجاتها الخاصة وبالتالي فلا يمكن أبدا أن نثق في تمثيلها بحق لمن تتحدث باسمهم.

وبالطبع لا تكون البيروقراطية كل متجانس، فالمسئولون النقابيون في الصناعات المختلفة يجدون أنفسهم تحت ضغوط متنوعة من أسفل ومن أعلى – أي من القاعدة العمالية ومن الإدارة والدولة. وأيضا لا يكون النقابيون في حالة تجانس أيديولوجي تام. والانقسامات داخل البيروقراطية سواء في النقابة الواحدة أو بين النقابات يمكن أن تضعف من تأثيرها المحافظ.

ولكن النقطة الجوهرية التي يجب دائما تذكرها والتي تتجاوز كل الفروق بين النقابيين هي أنهم جميعا ينتمون لفئة اجتماعية محافظة، مما يجعل الفوارق بين النقابي اليساري والنقابي اليميني خاصة في أوقات الأزمات الحاسمة ذات طابع ثانوي. في تلك الأوقات تعمل كل قطاعات البيروقراطية النقابية على التحكم في النضال العمالي وإعاقته.

وعندما نطرح أن البيروقراطية النقابية لها دور مزدوج يتأرجح ما بين العمال والرأسمالية يجب أن نفهم حدود ذلك التأرجح، فالبيروقراطية النقابية إصلاحية وجبانة في ذات الوقت. مما يفسر مواقفها العاجزة والمنحطة. فهي تحلم بالإصلاحات ولكن تخاف من مواجهة حقيقية مع الدولة (تلك الدولة التي لا ترفض فقط الإصلاحات المطلوبة، ولكنها تسحب الإصلاحات السابقة أيضا). وتخاف البيروقراطية أيضا من النضالات القاعدية التي تستطيع وحدها تحقيق الإصلاحات. فهم يخافون من فقدان ميزاتهم بالنسبة للقاعدة. وخوفهم من النضال الجماهيري أعظم كثيرا من استيائهم من تحكم الدولة في النقابات. ستقف البيروقراطية النقابية في كل اللحظات الحاسمة مع الدولة حتى وإن تأرجحت في الأوقات الأخرى.

هذا لا يعني أن المسئولين النقابيين يكونون بيروقراطيين من البداية. فبالفعل يكسب الكثير منهم شعبيته ويصل إلى مناصب عالية في النقابات من خلال تأثيره السابق كمناضل عمالي. ولا ينطبق ذلك فقط على النقابيين اليساريين. وأيا كان التاريخ النضالي السابق للمسئول النقابي، فدوره كحامي للجهاز النقابي ووسيط بين الإدارة والعمال لفترات طويلة يجعل التفكير البيروقراطي يهيمن عليه. بل أن تاريخه النضالي يعطيه المصداقية اللازمة لتمكينه من التحكم في النقابة والتحركات العمالية بفاعلية أكبر.

الحزب الثوري والنقابات

يختلف بالطبع الحزب الثوري عن النقابة العمالية اختلافا جذريا. فالحزب لا يجند أعضاءه مثل النقابة على أساس صناعات ومهن مختلفة. والحزب أقلية تميزها الرؤية الثورية المشتركة لأعضائه ووحدة الممارسة والتنظيم فيما بينهم. أما النقابة العمالية فيحكم نشاطها منطق مختلف. فكلما زادت عضوية النقابة كلما زادت كفاءتها. وقد كتب تروتسكي:

تضم النقابة قطاعات واسعة من جماهير العمال ذات مستويات مختلفة. وكلما اتسعت هذه الجماهير كلما اقتربت النقابة من تحقيق مهامها. ولكن ما يجنيه التنظيم في الاتساع يفقده بالضرورة في العمق. يعبر وجود تيارات انتهازية وقومية ودينية في النقابات وفي قياداتها عن أن النقابات لا تشمل فقط الطليعة ولكنها تشمل أيضا العناصر المتأخرة الثقيلة. يأتي إذن عنصر ضعف النقابات من عنصر قوتها.

يجب إذن على الثوريين في تناولهم لمسألة النقابات أن يضعوا في اعتبارهم نقاط عديدة متقاطعة. ففي الظروف العادية تكون الطبقة العاملة بعيدة جدا عن التجانس. وتستطيع الطبقة فقط في فترات الصعود الثوري تحقيق هدف مشترك ووعي اشتراكي مشترك. وفي هذه الظروف وعلى الرغم من انضمام كثير من العمال غير المنظمين إلى النقابات لا يكون هناك أي ضمان أن النقابات ستكون التنظيمات الجماهيرية القيادية أو الأساسية. يمكن أن تستبدل النقابات أشكال جديدة من التنظيم مثل اللجان العمالية (السوفيتيات) والتي تكون الشكل الأكثر ملاءمة لقيادة النضال من أجل السلطة.

من الممكن الانزلاق على أساس هذا التحليل إلى استنتاج خاطئ وخطير هو أنه بما أن جماهير العمال لن تصل إلى الوعي الثوري إلا خلال الثورة نفسها، تكون بالتالي مهمة الحزب الماركسي حتى تلك اللحظة هي الدعاية الصرفة والامتناع عن المشاركة في النضالات الجزئية ذات الطابع النقابي. إن مثل هذا الاستنتاج خاطئ لسببين: السبب الأول هو أن الثورة لا تحدث فجأة وبشكل تلقائي، فالثورة نتاج للصراع الطبقي. ولذا سيضطر العمال إلى خوض عدد لا يحصى من النضالات المحدودة وغير المباشرة داخل النظام قبل أن يصبحوا مستعدين للإطاحة بالرأسمالية وقبل أن يصبح النظام نفسه بالضعف الكافي لهزيمته. والسبب الثاني هو أنه فقط من خلال الانخراط في مثل هذه النضالات يمكن بناء الحزب للدرجة التي يصبح فيها قادرا على قيادة الثورة وإنجاحها.

وحتى بعض الماركسيين الذين يرفضون استنتاج الدعاية الصرفة ويطرحون ضرورة التدخل والانخراط في الحركة يقعون في خطأ آخر وهو تصور أن المهمة هي الضغط العمالي القاعدي على القيادات النقابية حتى يعبرون بحق عن القاعدة العمالية ويتبنون المواقف الثورية. إن هذا الطرح شديد الخطورة، فهو يسئ فهم طبيعة البيروقراطية النقابية ويخلق أوهاما حولها ويعيق وعي وحركة العمال. **فالقيادات النقابية يمكنها أحيانا الانصياع لبعض آمال القاعدة العمالية ولكنهم لن يكونوا أبدا بديلا عن الممارسة الجماعية للجماهير. إن الحل يكمن في التشجيع الدائم والتعبئة الدائمة من قبل الحزب لكل أشكال الممارسة الذاتية المستقلة للقاعدة العمالية.**

لابد أن تكون أولويات الحزب واضحة في التفاعل مع النضالات العمالية. والبدء من التناقض الأساسي في الرأسمالية وهو التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية. ثم يأتي التناقض الثاني بين البيروقراطية النقابية وجماهير العمال، وأخيرا يأتي التناقض داخل البيروقراطية النقابية نفسها بسبب طبيعتها المزدوجة. فالانقسامات تنشأ داخل الحركة النقابية تحت ضغط الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع.

ويجب على الحزب الثوري أن يعرف كيف يستغل الانقسامات التي تنشأ بين يمين ويسار الحركة النقابية. بين الذين يبدون استعدادهم لطرح شعارات نضالية (حتى لو لم يتحركوا على أساسها) وبين الذين يكون ارتباطهم بالتفاوض والمصالحة دائم وعلني. ومن خلال استغلال هذا الانقسام يمكن تقوية عناصر الاستقلال والمبادرة والثقة في القاعدة العمالية. ولكن هناك شرط أساسي لتحقيق ذلك هو أن يوضح الحزب دائما أن القواعد العمالية لا يمكنها أبدا أن تثق في القيادات النقابية اليسارية أو في الشعارات الراديكالية. **على الحزب أن يذكر العمال النشطين دائما أن القائد النقابي حتى وإن وضع نفسه في قيادة حركة عمالية صاعدة، يفعل ذلك فقط لإحكام سيطرته وسيطرة البيروقراطية النقابية على تلك الحركة. إن المبرر الوحيد لتحالف الثوريين مع النقابيين اليساريين هو أن يؤدي ذلك إلى توسيع نطاق الممارسة القاعدية.**

إن التحالف مثله مثل أي تكتيك آخر في مجال النقابات يجب أن يتم تقييمه وفق معيار وحيد وهو: هل يؤدي إلى زيادة نشاط العمال وبالتالي إلى رفع وعيهم وثقتهم؟

إن الإطار الذي يحكم ممارسة النقابات العمالية في الظروف العادية هو تحسين ظروف العمال داخل الرأسمالية وليس الإطاحة بالرأسمالية نفسها. فالنقابات توافق ضمنيا على الإطار الذي يطرحه لها النظام وهي بالتالي تعمل جاهدة إلى إبعاد المسائل السياسية عن النقابة وفصلها تماما عن المطالب الاقتصادية.

ولا يمكن أن يتجاهل الثوريون هذه المسألة، فرؤية الثوريين لها تختلف جذريا عن رؤية الإصلاحيين الذين يطرحون أنهم يعملون من أجل التغيير التدريجي وأنهم ضد الثورة. ولكن لأنهم يريدون تحسين ظروف العمال في ظل الرأسمالية فهم لا يستطيعون التقدم إلا عندما يكون النظام قادرا على إعطاء تنازلات، أي عندما تكون الرأسمالية في حالة انتعاش.

ولكن عندما يكون الاقتصاد الرأسمالي في حالة ركود أو أزمة يصبح الإصلاحيون أسوأ المناضلين من أجل الإصلاحات بل ويتنازلون عن الإصلاحات التي كانوا قد حققوها في فترات سابقة. وقد رأينا هذه الظاهرة في ممارسة النقابيين اليساريين الإصلاحيين في مصر في السنوات الأخيرة. فقد وقف عدد منهم ضد مطالب العمال في القطاع العام بحجة أن القطاع العام في أزمة وأن العمال عليهم تقديم تنازلات حتى يمكن إصلاحه وعدم بيعه. وقد ظهرت مثل هذه الممارسات كثيرا في تاريخ اليسار الإصلاحي في مصر حيث وقف الإصلاحيون ضد مطالب العمال بحجج متعددة مثل أن "البلد" (أي النظام) في أزمة، أو أن البلد في حالة حرب ويجب الوقوف صفا واحدا ضد الأعداء إلى آخره.

أما الثوريون فهم يناضلون من أجل الإصلاح والثورة في نفس الوقت. يناضلون من أجل المكاسب في ظل الرأسمالية ومن أجل الإطاحة بالرأسمالية. فوعي الطبقة العاملة بمصالحها ينمو من خلال النضالات اليومية في ظل النظام الرأسمالي ويعمل ذلك على تربية عناصر من الطبقة العاملة لتصبح جاهزة للحظة التي يدخل فيها النظام في أزمة وتكون القيادة الثورية ضرورية.

"**ثمان ساعات عمل وبندقية**"، كان هذا هو شعار سوفييت بتروجراد في ١٩٠٥. وقد عبر أفضل تعبير عن العلاقة بين النضال من أجل الإصلاحات وبين الثورة. فقد تم ربط مطلب يوم عمل أقصر بتحدي مباشر للقوات المسلحة للدولة الروسية.

وحتى لو كان هذا الشعار تعبيرا عن لحظة ثورية استثنائية، فيجب على الماركسيين في كل الأوقات العمل على تسييس الحركة العمالية والنقابات.

إن هدف الحزب الثوري هو تعبئة الطبقة العاملة وكنتيجة لذلك لابد من كسب نفوذ داخل التنظيمات الجماهيرية للطبقة العاملة وأهمها النقابات. ولكن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه فعليا إلا في فترة الثورة، خاصة في بلد مثل مصر حيث تفتقد النقابات لأبسط شروط الاستقلال والديمقراطية. فمن الخطأ تصور أن غالبية النقابيين يمكن كسبهم وأن يصبح التنظيم النقابي معبرا عن التغييرات في وعي الطبقة العاملة إلا في لحظة الثورة نفسها. فمثل هذا التصور يؤدي إما لموقف دعائي تجاه الحركة النقابية (محاولة كسب العمال للماركسية دون التدخل في النضالات اليومية) أو إلى موقف التكيف الإصلاحي مع البيروقراطية (محاولة التأثير على القيادات النقابية الموجودة).

إن هذا كله لا يعني أن على الثوريين أن ينتظروا مكتوفي الأيدي حتى تأتي لحظة الثورة. فالتدخل ضروري في كل المراحل. فكلما كسب الثوريون نفوذا بين عدد من العمال يجب أن ينعكس ذلك في تغييرات في تركيبة اللجان النقابية المنتخبة. فالانعزال والامتناع مرفوضان تماما بالنسبة للماركسيين حتى وإن كانت التغييرات المتاحة في ظل التنظيم النقابي الموجود اليوم في مصر محدود للغاية، إن عدم الاشتراك في الانتخابات النقابية مثلا بحجة أن التنظيم النقابي فاسد أو غير مستقل، والاكتفاء بالدعاية المجردة لتنظيم نقابي بديل هو موقف يعبر عن يسارية متطرفة وطفولية ولن تؤدي إلا لمزيد من العزلة.

إن الدخول في المعارك الانتخابية النقابية يجب أن يكون عنصر مساعد لممارسة العمال الذاتية ولا يجب أن يستبدل تلك الممارسة. فالانتخابات النقابية يجب أن تزيد من قوة الحركة القاعدية العمالية. لقد لخص ليون تروتسكي الموقف الذي يجب أن يتخذه الثوريون تجاه كل القيادات النقابية كالتالي:

مع الجماهير دائما، ومع القيادات المتذبذبة أحيانا. ولكن فقط طالما ظلوا في قيادة الجماهير. من الضروري الاستفادة من هذه القيادات في الوقت الذي تدفعهم فيه الجماهير إلى الأمام بدون التخلي للحظة عن نقدنا لهذه القيادات.

وأخيرا يجب على الحزب الثوري أن يتذكر دائما أن النضال من أجل الاشتراكية لا يمكن فصله عن المعارك اليومية في أماكن العمل ضد الإدارة والبيروقراطية. وأن ما يحدث بعيدا عن ذلك في مجال الانتخابات النقابية أو البرلمانية لا يهم كثيرا بالنسبة لذلك النضال.

لقد عبرت الحركة العمالية في مصر منذ نشأتها عن مجمل هذه المفاهيم، بداية من النضالات الأولى التي قامت بها من أجل تشكيل النقابات وحتى لحظات صعودها وانتكاساتها. وقدمت برهانا قاطعا على الطبيعة المتذبذبة لمواقف المسئولين النقابيين، وكذلك الدور المدمر الذي لعبه اليسار الوطني والإصلاحيون في الحركة العمالية. لذا نرى ضرورة التعرض لتاريخ هذه الحركة لنضع أيدينا على طبيعة النقابات المصرية وأهم التغيرات التي شهدتها منذ نشأتها حتى الآن، في محاولة لتحديد موقف واضح منها ووضع رؤية قائمة على أساس من المبادئ الثورية الأصيلة للممارسة الثورية في النقابات داخل مصر.

الفصل الثاني

الحركة العمالية وتطور النقابات المصرية

مع انهيار التجربة الصناعية التي بدأها محمد علي في مصر في نهاية خمسينات القرن التاسع عشر شهد الاقتصاد المصري تحولا هاما امتد حتى أوائل القرن العشرين. فقد تحول الاقتصاد المصري نحو التصدير وأصبحت البلاد مندمجة تماما في النظام الرأسمالي العالمي. واعتمد التصدير بصورة رئيسية على محصول القطن الذي شكل ٩٣% من الصادرات المصرية آنذاك. وقد تدفق رأس المال الأجنبي إلى مصر والذي عمل في مجال التمويل والتجارة وتطوير السكك الحديدية والري لتسهيل زراعة وتصدير القطن. الأمر الذي أدى إلى تضخم الدين الخارجي وإشهار إفلاس مصر في ١٨٧٦. ففرضت الرقابة المالية على الحكومة المصرية وأدت إلى احتلال البلاد في عام ١٨٨٢.

وبحلول تسعينات القرن الماضي، وبعد خمسين عاما تقريبا من تجربة محمد على، بدأ قطاع صناعي صغير في الظهور، وكان مملوكا في أغلبه للشركات الأجنبية والمتمصرين. وتركزت هذه الاستثمارات عموما في قطاعات الخدمات والتمويل (مثل شركة الترام والغاز والكهرباء وبنوك الرهن) وكذلك الموانى (مثل شركة قناة السويس) والصناعات المرتبطة بالتصدير (مثل حلج وكبس القطن وصناعة السجائر) هذا بالإضافة إلى صناعات أخرى مثل السكر والصابون والحرير والأسمنت وغيرها.

ونتيجة لذلك بلغ الدين العام في ١٨٨٠ حوالي ٩٨.٤ مليون جنيه مصري، وبلغ في ١٩٠٠ حوالي ١١٦.٦ مليون جنيه مصري. وكانت المدفوعات الخارجية شاملة الجزية للباب العثماني تبلغ حوالي ٥ مليون جنيه في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وكانت تمثل ٣٠% من إجمالي الصادرات و ٣٧% من إجمالي إيرادات الحكومة في أوائل القرن.

تضمن ذلك بالطبع استغلالا كثيفا من قبل رأس المال الأجنبي، ولكنه لم يمنع من تطور برجوازية صناعية في مصر. فبعد الحرب العالمية الأولى حدث تطور صناعي ذو شأن في مصر، ليس فقط في كنف رأس المال الأجنبي والمتمصر بل أيضا على أيدي بعض الصناعيين الوطنيين. وكان تأسيس بنك مصر في عام ١٩٢٠ رمزا للتدعيم التنظيمي للبرجوازية المصرية الصناعية.

كان رأس مال البنك يتشكل في أغلبه من أرصدة البرجوازية الزراعية التي تسعى لتنويع مصادر ثروتها. وبرغم معارضته في البداية للتعاون مع رأس المال الأجنبي، إلا أنه بعد ذلك دخل في مشروعات مشتركة مع شركات بريطانية في أواخر الثلاثينات.

وأدى تدفق رأس المال إلى مصر في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى انتعاش اقتصادي في البلاد وتوسع المشروعات الصناعية، الأمر الذي أدى إلى توسع المدن وتكون طبقة عاملة صناعية تركزت في عدد من المشروعات الكبيرة.

ومع نشأة الطبقة العاملة المصرية بدأت سلسلة من النضالات واجهت فيها الاستغلال الرأسمالي وطرحت نفسها على الساحة السياسية في المجتمع. وقد بدأت الطبقة العاملة أولى تحركاتها على وجه الخصوص قبل ١٩١٩ في الشركات المملوكة للأجانب وفي قطاع الخدمات مثل شركة الترام والكهرباء. وتركزت مطالب العمال في تلك الفترة على زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ومقاومة الفصل التعسفي والحق في الحصول على إجازة مدفوعة الأجر والحد من الجزاءات وتحسين المعاملة من قبل الملاحظين والاعتراف بنقاباتهم التي شكلوها للتفاوض نيابة عنهم. وخلال هذه الفترة كان العمال الأجانب في طليعة الحركة العمالية ونقلوا خبراتهم في التنظيم وخوض النضالات إلى صفوف العمال المصريين. كانت نقابة لفافي السجائر أحد النماذج البارزة لهذا الدور.

لقد سبب الانتعاش الاقتصادي في بداية القرن موجة تضخمية شديدة في البلاد. وكانت مصر قد أصبحت مستوردة للمواد الغذائية نتيجة للتوسع في زراعة القطن والزيادة السكانية السريعة. فقد تضاعفت أسعار الغذاء والإيجارات تقريبا في الفترة بين ١٨٨٢ و١٩٠٧. وتزايدت أسعار معظم السلع بعد عام ١٩٠٠ مما أوجد فجوة كبيرة بين الأجور والأسعار. وكانت موجة النضالات العمالية التي تفجرت في بدايات القرن هي إحدى المحاولات التي قامت بها الطبقة العاملة في مواجهة تخفيض مستوى معيشتها ولإيجاد نوع من التنظيم والفعل المشترك في مواجهة الطبقة الحاكمة.

فجر الحركة العمالية وميلاد النقابات

نقابة عمال السجائر

تشكلت النقابة عقب سلسلة من الإضرابات قام بها عمال السجائر، أولها قام به العمال اليونانيون في ديسمبر ١٨٩٩ في مواجهة زيادة الأسعار. وأدى الإضراب إلى إغلاق العديد من مصانع السجائر، وقام العمال بالتظاهر في الشوارع لكسب تأييد الجمهور فاضطر أصحاب العمل إلى قبول مطالب العمال بزيادة الأجور وتخفيض يوم العمل. وانتهى الإضراب في ١٢ فبراير ١٩٠٠. كان العمال اليونانيون هم الذين حرضوا على الإضراب وكانوا رأس الحربة فيه. ورغم أنهم تميزوا عن العمال المصريين إلا أنهم كانوا يتعرضون لتخفيض مستوى معيشتهم بسبب ارتفاع الأسعار مثل زملائهم المصريين، وتشكلت بعد هذا الإضراب جمعية لفافي السجائر ولكنها لم تستمر أكثر من عامين بسبب المتاعب التي واجهتها نتيجة لضغوط أصحاب العمل.

وفي ١٩٠٣ أضرب لفافو السجائر بالقاهرة ولجأ أصحاب العمل إلى الشرطة لفض الإضراب ولم يستجيبوا لمطالب العمال. بل قاموا بتخفيض الأجور واستعانوا بالبوليس لتسيير الإنتاج. وهذه المرة لم يشترك العمال المصريون ولا السوريون في الإضراب مما أدى إلى هزيمة العمال اليونانيين بسبب انعزالهم. ولكن هذه الهزيمة دفعت العمال إلى تكوين نقابة تضم كل عمال السجائر. وفي أكتوبر ١٩٠٨، بعد إضراب ناجح في القاهرة، توسعت هذه النقابة وأصبحت نواة "الاتحاد الدولي لعمال السجائر والورق بالقاهرة" وكانت مفتوحة لجميع الجنسيات وضمت كذلك العمال غير المهرة في الصناعة. وصلت عضوية النقابة في مصنع ماتوسيان إلى ٢٠٠ عضوا وفي القاهرة ضمت أكثر من ١٥٠٠ عضوا وكونت صندوقا للمساعدة المتبادلة من اشتراكات الأعضاء.

وقد أعلنت هذه التجربة عن نشأة حركة عمالية جديدة ما زالت في بداياتها، فأحيانا ما اشترك العمال المصريون مع العمال الأجانب في النضال ضد أصحاب العمل وأحيانا ما استخدم المصريون في كسر الإضرابات، أو أن تخلى العمال الأجانب عن مطالب المصريين، ولكن هذه المشكلة كانت نتيجة لعدم الثقة المتبادل ولاعتماد أصحاب العمل والطبقات الحاكمة على التقسيمات في الدين والجنسية بين العمال لتفريق صفوفهم، وقد تم تجاوز تلك المشكلات في الكثير من النضالات التالية.

عمال الترام بالقاهرة

استطاع العمال بعد ذلك إثبات أنهم طبقة متميزة لها مصالح ومطالب خاصة بها، ويربطهم نضال مشترك ووحدة مصالح في مواجهة الطبقات التي تستغلهم. فتعلموا من تجارب زملائهم الأجانب ولجأوا إلى نماذج النشاط والتنظيم التي سبقهم إليها العمال اليونانيون. كان عمال ترام القاهرة هم أول مجموعة أنجزت هذا الأمر ولعبوا دورا قياديا في الطبقة العاملة المصرية وحركتها.

وفي ١٣ أكتوبر عام ١٩٠٨ أرسل العمال خطابا إلى مدير الشركة في مصر وإلى الصحافة يذكرون فيه مطالبهم ويهددون بالإضراب. شملت المطالب تخفيض يوم العمل وزيادة الأجور وإعادة العمال المفصولين وتكوين لجنة من العمال والإدارة للتحقيق في الجزاءات والتعويض عن إصابات العمل. وقد كان العمال يعانون من سوء معاملة المفتشين والملاحظين الأجانب لهم والتمييز ضدهم في الترقي فكان أغلبهم سائقين ومحصلين.

كانت هذه المطالب تمثل مطالب العمال في المشروعات الكبيرة المملوكة للأجانب. ورفضت الشركة التفاوض مع مندوبي العمال، فبدأوا إضرابا كبيرا شارك فيه ١٦٠٠ عامل جلسوا على القضبان أمام عربات الترام حتى لا تتحرك. استطاعت الشركة بمساعدة الشرطة تحطيم الإضراب ولكنها لجأت إلى تنازلات لتجنب تكرار الأحداث. فقدمت زيادة في الأجور وتم تخفيض يوم العمل والتعويض عن الإصابة وإعادة العمال المفصولين بسبب الإضراب.

وفي ٨ مارس ١٩٠٩ شكل عمال الترام (السائقون والمحصلون – وغالبيتهم من المصريين) نقابة لهم. وكانت مفتوحة لكل عمال الترام بصرف النظر عن جنسيتهم. وفي ١٩١٠ قام عمال الورش – وغالبيتهم من الأجانب – بالإضراب لتخفيض يوم العمل أسوة بزملائهم المصريين، وبرغم فشل الإضراب، أدرك العمال أن الوحدة مع السائقين والمحصلين أمرا ضروريا. ولكن بسبب سيطرة القيادات الوطنية على نقابة عمال الترام، ظلت النقابة عمليا قاصرة على المصريين وكانت لفترة طويلة نقابة على الورق فقط.

وفي ١٩١١ واجهت الشركة لأول مرة جبهة عمالية متحدة وقوية. وأضيف إلى مطالب العمال إجازة مرضية بأجر كامل وإلغاء الجزاءات والتثبيت بعد فترة شهر من الاختبار ومكافأة شهر عن كل سنة في حالة الفصل. وشكل العمال وفدا ضم عمالا مصريين وإيطاليين ويونانيين وأرمن للتفاوض مع مسئولي الشركة.

رفضت الشركة مطالب العمال فأعلنوا الإضراب يوم ٣١ يوليو ١٩١١ اشترك فيه كل عمال الشركة وخرجوا بمسيرات في الشوارع لجمع التبرعات. وتدخلت الحكومة البريطانية لفض الإضراب. وبعد مواجهات عنيفة بين العمال والشرطة انتهت بعودة العمال إلى العمل وتقديم تنازلات كبيرة من قبل الشركة.

كان عمال الترام في ١٩١١ يشكلون طليعة الطبقة العاملة واقتدى بهم عمال كثيرون في مهن أخرى وأحرزوا مكاسب كبيرة بالنسبة لغالبية العمال المصريين وسوف نراهم في ثورة ١٩١٩ بجانب عمال ورش السكة الحديد يسجلون نضالات رائعة في تاريخ الطبقة العاملة المصرية.

نقابة الصنائع اليدوية

تأسست هذه النقابة تحت قيادة الحزب الوطني وكانت غالبيتها من الحرفيين وعمال الورش الصغيرة والمحلات ولكنها ضمت جزءا كبيرا من عمال ورش السكة الحديد. كانت تهدف إلى تعبئة العمال من أجل النضال للاستقلال الوطني واستمدت

جاذبيتها من التمييز الذي واجهه العمال في أماكن العمل، وقد رفضت انضمام العديد من عمال السكة الحديد الذين اشترطوا التبرع باشتراكاتهم في الشهور الأولى للعمال الذين سجنوا بعد إضراب أكتوبر عام ١٩١٠. وقد انهارت هذه النقابة بعد ذلك – في أواخر العشرينات – بسبب عدم تجانسها وهبط عدد أعضائها إلى حوالي ألف عضو.

وخلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ظهر عدد كبير من النقابات القوية التي كان معظمها نتاج نضالات العمال وبعضها أسسه الوطنيون لتعبئة الحركة العمالية خلفهم والذين حاولوا فرض الوصاية على الحركة العمالية. وكانت أقوى النقابات هي نقابة عمال الترام والصنائع اليدوية وعمال السجائر والمطابع والمخابز.

وقد شهدت هذه الفترة إلغاء العمل بالسخرة رسميا وكذلك صدور لائحة تشغيل الأحداث في معامل حلج القطن والتي حرمت استخدام الأحداث الذين لم يتموا التاسعة من العمر أو العمل أكثر من ٨ ساعات يوميا والعمل الليلي بالنسبة للأحداث.

وفي نفس الوقت أصدرت الحكومة قانون التشرد عام ١٩٠٩ الذي يقضي بالقبض على كل من ليس له محل إقامة ثابت أو وسيلة للكسب، في محاولة لتهديد العمال الذين يتم فصلهم، خاصة بسبب مشاركتهم في الإضراب.

ونتيجة لموجة القمع الشديدة التي بدأت في النصف الثاني من ١٩١١ بسبب قلق الحكومة البريطانية من توجه الحركة العمالية ضد الشركات الكبيرة التي كانت مملوكة للأجانب وارتباط الحركة العمالية بالوطنيين، عجزت أقوى النقابات عن توسيع صفوفها أو عن التحول للهجوم على أصحاب العمل... وتلاشت نقابات أخرى من الوجود. وكانت النقابات التي استطاعت البقاء هي التي حصرت نفسها في المطالب الجزئية وتفادت أي ارتباط بالسياسة.

ومع اندلاع الحرب في ١٩١٤ توقف كل نشاط سياسي معارض وكل نشاط عمالي يمكن أن يهدد الأمن العام ثم فرض قانون الاجتماعات (التجمهر) الذي حرم اجتماع أكثر من خمسة أشخاص وأعلنت الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة. وتم حل الحزب الوطني ومنظماته. وفي ديسمبر ١٩١٤ أعلنت الحماية البريطانية على مصر. وبدأت الحركة العمالية تدخل فترة من الخمود، ولكنه كان خمودا مؤقتا إذ أنها انتعشت من جديد مع الثورة الوطنية في عام ١٩١٩.

١٩١٩ حركة عمالية متميزة

شهدت سنوات الحرب تغيرا كبيرا للمجتمع المصري فتوسعت المدن وازداد عدد السكان فيها بسبب موجة التصنيع للإحلال محل الواردات التي انخفضت بسبب الحرب، وكذلك لتلبية استهلاك الطبقة الحاكمة والجيوش التي تركزت في مصر. وأدت الزيادة في المساحات المزروعة بالقطن إلى نقص حاد في المواد الغذائية الضرورية لتلبية احتياجات المدن، وكانت النتيجة زيادة الأسعار وانخفاض مستوى معيشة العمال.

وبنهاية الحرب تزايد الغضب الجماهيري تجاه الحكم البريطاني، فبرغم ارتفاع أسعار القطن، كان كبار الملاك يتذمرون من السياسات الزراعية التي وضعت لخدمة المصالح البريطانية أكثر من خدمة مصالحهم. وكان الفلاحون يعانون من مصادرة مواشيهم وحبوبهم، وكذلك من عودة العمل بالسخرة في جيوش الحلفاء أثناء الحرب. وبرغم نمو بعض الصناعات المنتجة لبدائل الواردات أو الصناعات التي تشبع احتياجات المصريين الأغنياء والقوات المتركز في مصر، إلا أن صناعات أخرى قد تعرضت للتدهور – مثل صناعة السجائر – بسبب انخفاض أسواق التصدير ومصادر المواد الخام، وفصلت الكثير من العمال.

وكان النقص الشديد في المواد الغذائية وتزايد الأسعار بنسبة وصلت إلى ٢٠٠% بحلول عام ١٩١٩ وانخفاض الأجور الحقيقية ضمن العوامل التي دفعت إلى إحياء النشاط العمالي بعد نهاية الحرب.

عاد عمال السجائر إلى الإضرابات عام ١٩١٨ وبثوا الحياة في نقابتهم التي أنشأوها قبل ذلك بعشر سنوات. ثم تلاهم بشهور قليلة عمال الترام. ومع بداية عام ١٩١٩ بدأت الحركة النقابية في الظهور من جديد مع صعود الحركة العمالية.

وفي مارس ١٩١٩ بدأت الصناعة في الانكماش وتزايدت البطالة وارتفعت الأسعار ارتفاعا جنونيا، وتزامن ذلك مع رفض الحكومة البريطانية الاعتراف بالوفد المصري المطالب بالاستقلال والقبض على سعد زغلول ونفيه إلى مالطة.

وبرغم القمع الشديد والأحكام العرفية، جاءت الثورة الوطنية ١٩١٩ لتهز نظام الاحتلال. واستطاع العمال تنظيم أنفسهم بسرعة والقيام بالإضرابات. وكان عمال الترام والسكك الحديدية في طليعة الحركة العمالية من جديد.

في ١٠ مارس ١٩١٩ انطلقت موجة من المظاهرات في المدن المصرية ووجهت بالقمع الوحشي من قبل الشرطة. في ١١ مارس توقفت عربات الترام نتيجة لإعلان العمال الإضراب الذي تمتع بتأييد كبير من الجمهور. في نفس الوقت انشغلت السلطات بمواجهة المظاهرات والإضرابات التي غطت البلاد كلها وهددت سلطة الاحتلال.

وأسرع الوفد بإصدار بيانات تدين العنف لخشيته على الملكية والنظام وطالب الجميع بالتزام القانون. ولكن الجماهير لم تذعن لنداءات الوفد فتدخلت السلطات البريطانية وتم إحراق القرى وضربها بالقنابل وأخيرا اضطرت لتقديم التنازلات.

استمر إضراب عمال الترام طوال شهر مارس وجزء من إبريل وتمت التسوية بتلبية مطالب العمال بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ومكافأة نهاية الخدمة. وأطلق سراح زعماء الوفد وسمح لهم بالسفر لأوروبا لتهدئة الموقف. وقد تمت هذه الإضرابات والمكاسب التي حققها العمال بدون نقابة ولكن العمال كانوا يختارون مندوبين للتفاوض مع الإدارة ويستمعون لتقاريرهم.

وفي الشهور الأولى من عام ١٩١٩ كان عمال عنابر السكة الحديد قد قدموا مطالبهم بمضاعفة الأجور والحد من عمليات الفصل التعسفي والجزاءات وإجازة الحج مدفوعة الأجر، فرفضت الشركة مطالب العمال ونقلت سبعة عمال منهم. أعلن عمال العنابر الإضراب فتوقفت أعمال الصيانة وقطع العمال خطوط السكك الحديدية بالقرب من امبابة.

وفي اليوم التالي نظموا مظاهرة ضخمة انضم إليها عمال المطبعة الأميرية والعديد من سكان منطقة بولاق وساروا يحملون أعلاما متجهين إلى قلب المدينة. وقرب كوبري أبو العلا أطلقت القوات البريطانية النار على المظاهرة فانضم عمال الحركة إلى الإضراب. ولم يعد العمال إلى العمل إلا بعد إطلاق سراح سعد زغلول وتلبية مطالبهم.

وفي نفس الوقت أعلن عمال السكر بالحوامدية إضرابهم. وقد وقف أعيان البلد والبوليس في وجه محاولة العمال احتلال المصنع. وشهد شهرا مارس وإبريل موجة من الإضرابات والمظاهرات شارك فيها آلاف العمال المصريين كانت أغلبيتهم من عمال المرافق أو الشركات الكبيرة التي يملكها أجانب.

وبعد مرور أربعة شهور على أحداث مارس، كانت المطالب التي أحرزها العمال قد بدأت في التراجع. فقدم العمال في شركة الترام قائمة بالمطالب أصروا على الاعتراف بنقابة جديدة لهم اشترك فيها العمال المصريون مع العمال الأجانب جنبا إلى

جنب.

وفي أغسطس ١٩١٩ بدأت موجة جديدة من الإضرابات صاحبها إحياء نقابات قديمة شكلها العمال وتكوين نقابات جديدة لمختلف القطاعات. حتى أنه جاء في أحد الجرائد مانشيت يوم ٢١ أغسطس يقول "السماء تمطر نقابات".

ولعبت "بورصة العمل" التي تزعمها أحد الإيطاليين، وكان رئيسا لنقابة عمال الطباعة، والتي تشكلت بعد مشاركة ٦٠ عاملا من العمال الإيطاليين في اجتماع عمال الترام المضربين إعلانا لتأييدهم لنضالهم، دورا كبيرا كنوع من المركز النقابي، فأشرفت على تكوين نقابات جديدة واشتركت في إجراء المفاوضات مع أصحاب العمل، وأصدرت نشرات يومية تتعلق بالإضرابات والنزاعات والمطالب والأنشطة النقابية.

ومع نهاية عام ١٩١٩ كان عدد النقابات الموجودة ٢١ نقابة. وفي ١٩٢١ كان عدد النقابات ٣٨ نقابة في القاهرة، ٣٣ في الإسكندرية، و ١٨ في مدن قناة السويس، وكانت أقوى النقابات هي التي شكلت في المرافق مثل شركة الترام والغاز والكهرباء والماء.

وبرغم عدم اعتراف الشركات والدولة بالنقابات العمالية وصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ الذي يجرم الاشتراك في النقابات، إلا أنها ظلت قوية وخاضت الكثير من المعارك. ولكن نقابة الصنائع اليدوية انهارت بسبب تكون أغلبيتها من الحرفيين وأصحاب المحلات الصغيرة، وكذلك اختفت نقابة عمال السجائر بسبب تعرض المهنة لتغيرات حادة بعد إدخال آلات لف السجائر.

ومع بداية حركة الإضرابات التي قام بها العمال في بداية القرن، علق الزعيم الوطني محمد فريد على أحد الإضرابات قائلا "هذا داء أوروبي قد سرى إلى مصر". لخص ذلك أحد جوانب النظرة التي تعامل بها الوطنيون والوفد مع العمال. وفي نفس الوقت سعى الوفديون قبل وبعد ١٩١٩ للسيطرة على الحركة العمالية، فتزعموا النقابات العمالية وأسسوا نقابات تحت قيادتهم. وكان المثال البارز على ذلك هو الاتحاد العام لنقابات العمال بوادي النيل الذي أسسه الوفد تحت قيادة عبد الرحمن فهمي في أبريل-مايو ١٩٢٤. انضمت العديد من النقابات إلى هذا الاتحاد الذي أصدر صحيفة بعنوان "العمال" تهاجم الشيوعية وتعلن عن أنشطة عبد الرحمن فهمي وشركائه. ثم أصدر بعد ذلك صحيفة بعنوان " اتحاد العمال" تمتعت بحماية الأجهزة المصرية وكانت خاضعة لأوامر الحكومة الوفدية.

وعانى العمال في ظل الحكومة الوفدية من الاضطهاد، وكان المُضطهد في هذه المرة هو حزب الوفد الذي فرض وصاية أبوية على العمال ومنظماتهم. ووجه العمال إلى احترام أوامر رؤسائهم واحترام حقوق الملكية وتجنب العنف والشيوعية. وهاجم عبد الرحمن فهمي المناضلين قائلا: " أولئك الناس الذين يقولون أن على العامل أن يكدح نهارا وليلا لنيل الكفاف في حين أن الرأسمالي يجمع الذهب. إنهم فاسدو العقل والإيمان ". ثم أصدرت السلطات القانون ٣٢ لسنة ١٩٢٢ بشأن تشديد العقوبة على من يروج للشيوعية، والقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٢ بشأن تحريم **الإضراب على المستخدمين في المصانع ذات النفع العام. وبالطبع لم تقم** حكومة الوفد بأي محاولة لتحسين أوضاع العمال وتم حل الاتحاد في نوفمبر ١٩٢٤ بعد استقالة حكومة الوفد مباشرة.

لم يكن هجوم القيادات الوفدية على الشيوعية دون أساس. فهي أواخر فبراير ١٩٢١ عقد اجتماع في الإسكندرية تأسس فيه ما عرف حينذاك بالاتحاد العام للعمل، انضم إليه ٢١ نقابة بالإسكندرية. وبعد تأسيس الاتحاد تم تأسيس الحزب الاشتراكي المصري الذي تشكل من مجموعة من اليساريين المصريين وبعض اليونانيين والأجانب الآخرين.

لم يستمر الحزب أكثر من ثلاثة أعوام ولكنه لعب دورا هاما في أوسع الإضرابات في عام ١٩٢٣ وهو إضراب عمال الغاز والكهرباء في الإسكندرية، فقاد العديد من الإضرابات منها إضراب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية في نوفمبر ٢٣ اعتراضا على تخفيض الأجور، وإضراب عمال شركة إيجولين واحتلالهم للموقع، وانتشرت الموجة إلى مصانع كفر الزيات، وكان أنطون مارون – أحد قيادات الحزب الشيوعي المصري والاتحاد العام للعمل بمثل العمال في المفاوضات.

ادعت الحكومة الوفدية أن حركة الإضرابات حركة مصطنعة قام بها الحزب الوطني والشيوعيون، ومنعت انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي في فبراير ١٩٢٤. ثم قامت بحملة انتقام ضد الحزب الشيوعي وأصدرت الأوامر للبوليس بالقبض على زعماء الحزب والاتحاد النقابي، وأغلقت مكاتب الحزب بالشمع الأحمر ثم تلا ذلك حملة التشهير بالحركة الشيوعية من الصحافة المناصرة للوفد.

وبعد سقوط وزارة سعد زغلول في نوفمبر ١٩٢٤ تولى زيور باشا الحكم، وأدى المناخ الرجعي القمعي الذي فرض خلال ١٩٢٥ إلى هبوط حاد في النشاط العمالي، وحاولت الحكومة الموالية للملك السيطرة علي الحركة العمالية بوضع عناصر موالية لها في رئاسة النقابات التي شهدت تدهورا في عضويتها ونشاطها على مدى النصف الثاني من العشرينات وأوائل الثلاثينات. غير أن عددا من الزعماء الوفديين كان قد تولى رئاسة النقابات في الفترة بعد ١٩٢٦ ، وحدثت بعض الإضرابات القصيرة في ذلك العام ولكنها لم تؤد إلى نجاح.

وقد شهدت هذه الفترة حتى أواخر الثلاثينات تناوب السلطة بين الوفد والحكومات التابعة للسراي، وتذبذب الحركة العمالية والصراعات الداخلية فيما بينها، وكان الوفد قد أظهر خلالها إفلاسه الشديد عن تتبي مطالب العمال أو قيادة الحركة العمالية.

مكتب العمل في وزارة الداخلية !!

كان التراجع الذي أصاب حركة الطبقة العاملة في نهاية العشرينات ومحاولات الاحتواء والسيطرة التي مارستها الأحزاب عليها، قد شجعت الحكومة المصرية – التي وعت تماما قوة وتأثير الطبقة العاملة على تحويل مسار النضالات العمالية وكبح جماحها، فكان أن أصدر إسماعيل صدقي قرار تأسيس مكتب العمل في مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية في فبراير ١٩٣٠، وكما يقول جول بنين:

إنه كان من الطبيعي أن يكون مكتب العمل الجديد جزءا من الجهاز الأمني الذي يديره الإنجليز، وكان أيضا يعكس رأي الحكومة وأصحاب الأعمال بأن الشئون العمالية مشكلة بوليسية أكثر منها اجتماعية.

إلا أن هذه الفترة شهدت اهتمام فعلي وتدخل مباشر – وإن كان أبويا – من بعض الشخصيات الهامة، مثل النبيل عباس حليم وإسماعيل صدقي نفسه وحزب الوفد، فكان أن تشكل في هذه الفترة اتحادان للعمال، الأول هو "اتحاد عام نقابات عمال القطر المصري" بقيادة عباس حليم، والثاني، المجلس الأعلى لاتحاد النقابات" بقيادة حزب الوفد، وهنا حدث انشقاق في الحركة العمالية نتيجة لتنافس عباس حليم مع الوفد علي اجتذاب العمال وخروج إسماعيل صدقي من دائرة التنافس بعد كشف زيف ادعاءاته بتبني قضايا العمال.

إلا أن نفس الفترة شهدت صعود حاد في الحركة العمالية تمثل في عدد هائل من الإضرابات التي تطورت إلى احتلال العديد من المصانع والشركات مثل إضراب عمال جباسات البلاح في أغسطس ١٩٣٣ وعمال مصانع الزيت في الإسكندرية عام

١٩٣٦، وعمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية في نفس العام.

وإزاء تلك الحركة العمالية لم تجد وزارة صدقي بدا من الانصياع للمطالب العمالية – ولو جزئيا – فتم تشكيل لجنة من المصريين والبريطانيين لعمل مشروع عمالي بالإضافة إلى إيفاد بعثة هارولد بتلر لدراسة الأوضاع العمالية وقد تمخضت تلك البعثة إلى وضع قانونين جديدين في صيف ١٩٣٣، ونظم الأول عمل الأحداث برقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ والثاني برقم ٨٠ نظم عمل النساء، وعلى الرغم من أن الضمانات المكفولة بموجب هذين القانونين للأحداث والنساء كانت محدودة إلا أن أحدا منهما لم يطبق ولم يحسن وضعا.

كما أفل نجما الاتحادات العمالية المشكلة في ذلك الوقت نتيجة التنافس ورغبة كل منهما – اتحاد عباس حليم واتحاد الوفد – في السيطرة وليس التعبير عن الطبقة العاملة. ولم يلبث العمال أن أعلنوا في ٨ مايو ١٩٣٨ إضرابا عاما للمطالبة بإصدار تشريع عام للعمل وتحركت العديد من النقابات في مظاهرات حاشدة تعلن مطالبها والتي شملت:

١- **الاعتراف بالنقابات العمالية.**

٢- **إعادة النظر في قانون إصابات العمل.**

٣- **تحديد ساعات العمل بثماني ساعات.**

٤- **حل مشكلة البطالة.**

٥- **مراقبة المحال لتنفيذ تعليمات وقرارات مصلحة العمل.**

ثم عقب هذا الإضراب قرر بعض القيادات العمالية من ثماني نقابات إعلان إضرابهم عن الطعام حتى يتم الاستجابة لمطالبهم التي تلخصت في الاعتراف بالنقابات واستصدار تشريعاتها، وكان أن بدأت حركة جماهيرية واسعة لتأييد القادة المضربين عن الطعام في مطالبهم وتحت تأثير تلك الحركة الإضرابية الجماهيرية أحيل مشروع النقابات لمجلس النواب في عام ١٩٣٩ لكنه ظل حبيس الأدراج حتى عام ١٩٤٢.

الحكم بحق الإضراب لعمال السكة الحديد

لم تهدأ الحركة العمالية بعد تقديم الوعود بالنظر في إقرار تشريعاتهم، وغنما كانت حركتهم تزداد حدة وتأخذ أبعادا جديدة، حتى تمكنوا من الحصول علي حكم من محكمة الإسكندرية الكلية الأهلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٠ يعطيهم الحق في الإضراب حيث جاء به:

وحيث أن حق العمال في التوقف عن العمل فرادي أو جماعات حق مقرر قد سلم لهم به الشارع..فلا جناح على العمال إذا اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا على أن مصلحتهم تقتضي عليهم الامتناع عن العمل وقرروا ذلك وعمدوا إلى إذاعة هذا القرار.

ثم أعقب ذلك أن العمال المصريين إلى جانب فرضهم لوجود تنظيمهم النقابي بقوة نضالهم قد تمكنوا من الحصول على حكم قضائي آخر يعترف بهذا الحق، وهو حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ٢٠ مارس ١٩٤٠ الذي جاء فيه:

ليس في نصوص القوانين المصرية حتى اليوم ما يوجب صدور قانون خاص بتكوين النقابات والجمعيات، كما لا يشترط صدور هذا القانون لاكتساب تلك الهيئات الشخصية المعنوية.

عمال النسيج طليعة الطبقة العاملة

بنهاية الحرب العالمية الثانية حلت صناعة النسيج محل قطاعي النقل والمرافق كمركز ثقل الحركة العمالية المصرية. وقد ظل عمال النقل عنصرا مهما للغاية في الحركة فقد شهدت نهاية عام ١٩٤١ إضرابا عاما تضامن فيه عمال الترام وعمال الأتوبيس.

ومع مقدم الوفد إلى السلطة في ١٩٤٢– تلبية لرغبة قوات الاحتلال الإنجليزي – لم يعد يهتم بقضايا العمال ونقاباتهم، بل انه أصدر قانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذي وضع العقبات أمام ممارسة النشاط النقابي وأعطى الحكومة سلطة مطلقة في حل النقابات إداريا وحظر تشكيل اتحاد عام للنقابات.

ومع ذلك كان عدد النقابات المسجلة في ١٩٤٣ يبلغ ١٨٢ نقابة ارتفعت إلى ٢١٠ نقابة في عام ١٩٤٤ عند سقوط حكومة الوفد وضمت ١٠٣.٨٧٦ عضوا. وكانت نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة توسع من مجال عضويتها ليشمل عمال النسيج الميكانيكي في مناطق عديدة خارج القاهرة،ووصلت عضويتها إلى ١٥ ألف عضو عام ١٩٤٥.

شاركت النقابة في سلسلة من الإضرابات الناجحة دفاعا عن العمال المفصولين نتيجة لتركيب ماكينات النسيج الجديدة، ومواجهة حركة فصل العمال القدامى للتخلص من أجورهم العالية نسبيا. وتمكنت النقابة كذلك من الحصول على قدر من المكاسب العمالية مثل الإجازات المرضية المدفوعة ومكافآت نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفي وعدم الفصل إلى بموافقة لجنة ثلاثية ودفع أجور أيام الإضراب.

نتيجة لذلك قامت الحكومة في ٢٨ إبريل ١٩٤٥ بحل النقابة إداريا وقامت قوة من البوليس باقتحام دار النقابة والاستيلاء على وثائقها وأغلقوا المقر بالشمع الأحمر وعينوا حراسة مشددة عليه.

انتشر قرار حل النقابة وتنفيذه بسرعة بين العمال فتوقفوا عن العمل، وعقدت لجنة المندوبين العامة للنقابة اجتماعا في شبرا البلد، وقرروا إضراب عمال النسيج لمدة ثلاثة أيام احتجاجا علي حل النقابة.

وفي يناير ١٩٤٦ أعلنت النقابة إضرابا عاما في منطقة شبرا الخيمة استمر لمدة ١٩ يوما وشمل كافة مصانع النسيج في المنطقة. وحدث خلال الإضراب مواجهات عنيفة وألقت الشرطة القبض علي خمسة من قادة الإضراب. ولكن الإضراب لم ينته ولم تستطع أساليب العنف التي استخدمتها الحكومة لإعادة الهدوء إلى المنطقة فلجأت إلى التهدئة. وانتهى الإضراب في ٢١ يناير ١٩٤٦ وعاد غالبية العمال إلى أعمالهم ولكن حالة الاضطراب ظلت مستمرة إلة جانب إضرابات متقطعة في مصانع متفرقة خلال الشهور التالية.

وفي يونيو ١٩٤٦ تفجر الصراع فجأة في شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى – وهي إحدى الشركات العملاقة التي أنشأها بنك مصر. كانت الشركة تستخدم حوالي ٢٦ ألف عامل يعانون من ظروف عمل سيئة وتدني في الأجور. وكانت الشركة قد أقامت نقابة مزيفة باسم عمالها تتكون من عملاء للإدارة. فتحرك العمال حول مطالبهم بصورة مفاجئة ومن خلف ظهر

النقابة المزيفة التي أنشأتها الشركة، وأعلن العمال إضرابهم يوم ١١ يوليو ١٩٤٦ واحتلوا بعض أقسام المصنع. طالب العمال بعزل النقابة العميلة وإلغاء لائحة الجزاءات القاسية وكذلك إلغاء الفصل التعسفي.

ردت الإدارة على هذا التحرك باستدعاء قوات البوليس والجيش ورفضت التفاوض مع العمال حول تحسين الأجور ومنع تشغيل النساء والأحداث إلى ساعات متأخرة في الليل، وكذلك مطالبهم الأخرى الخاصة بالعلاج وتوفير وسائل الإسعاف والإجازات الأسبوعية.

تمكنت قوات البوليس والجيش التي حاصرت المحلة الكبرى كلها من إخراج العمال المضربين من المصنع بعد معركة ضارية وألقت القبض على عدد كبير منهم وإحالتهم للمحاكم.

كانت إدارة الشركة قد أصابها الغرور فزادت من سياساتها وإجراءاتها المتشددة لإرهاب العمال. وأصدرت لائحة جزاءات جديدة أكثر تعنتا، فجعلت الفصل بدون مكافأة الجزاء الأسهل لأغلب المخالفات ونصت على الإنذار بالفصل لكل عامل يضبط ومعه صحيفة أو مجلة أو طعام أثناء العمل أو إذا ضبط وهو يصلي أو عاري الرأس أثناء العمل. ووضعت خطة للاستغناء عن ١٢ ألف عامل تدريجيا.

انتشرت المنشورات السرية في المصنع التي تطالب بإلغاء لائحة الجزاءات، وإلغاء الفصل وزيادة الأجور والإجازة السنوية. وفي صباح يوم ٢ سبتمبر ١٩٤٧ و ٣ سبتمبر ١٩٤٧ فاجأ العمال إدارة الشركة والأمن بمظاهرة صاخبة تردد هتافات معادية للحكومة والشركة.

واجهت قوات البوليس المحلية المتظاهرين وأطلقت عليهم الرصاص بصورة عشوائية فقتل أربعة عمال وأصيب مائتين وسبعين. ومع حلول المساء قرر العمال الاعتصام داخل الشركة، وأضافوا إلى مطالبهم تعويض أهالي القتلى من زملائهم وحل النقابة واستبعاد نائب مدير الشركة ومدير إدارة الغزل ودفع الأجور عن أيام الإضراب الذي استمر لمدة ستة أيام. إلا أن الحكومة نجحت بمساعدة الجيش في إجلاء العمال عن المصانع وألقت القبض على ستين شخص بعضهم من الأهالي. ثم قامت بإغلاق المصنع.

استمرت الإضرابات العمالية بعد ذلك نتيجة لعدم تلبية مطالب العمال فأعلن نحو ١٠٠٠ عامل الإضراب في ١٦ سبتمبر واحتلوا المصنع وقامت قوات الجيش بطردهم وفصل خمسين موظف إداري بتهمة التحريض على الإضراب. وفي ٣ أكتوبر وافقت مصلحة العمل على انتخاب نقابة جديدة لعمال نسيج المحلة.

وكان للإضراب وإغلاق مصنع شركة مصر للغزل والنسيج تأثير هائل على الحركة العمالية. ففي ٥ سبتمبر قامت إضرابات للتضامن معهم في عدد كبير من مصانع النسيج في شبرا الخيمة، وصدرت بيانات تأييد من أحزاب سياسية مختلفة للإضراب، بينما اتخذ الإخوان المسلمون موقفا مائعا، فلم يؤيدوا الإضراب وأدانوا العمال بسبب أعمال العنف، لكنهم أيدوا مطالب العمال بدفع أجورهم عن فترة إغلاق المصنع.

وتلا إضراب المحلة عدد كبير من الإضرابات في مواقع أخرى مثل إضراب شركة الغزل الأهلية والشركة المصرية لصناعة المنسوجات في الإسكندرية لمدة سبعة عشر يوما وطالب العمال المضربون بتطبيق يوم الثماني ساعات عمل. ثم قام عمال النسيج في امبابة والعباسية وشبرا الخيمة بإضراب قصير تضامنا مع عمال شركة مصر والغزل الأهلية، وبعد ذلك شكل عمال النسيج

اتحادا عاما لعمال النسيج في أواخر سبتمبر.

وفي أوائل إبريل ١٩٤٨ كانت موجة الإضرابات مازالت مستمرة وأصبحت تهدد بانهيار النظام تماما، فقد أضرب حوالي ١٥٠٠ ممرض وممرضة في مستشفي قصر العيني بالقاهرة. وتميزت موجة الإضرابات في أواخر ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ بتحديات حادة لسلطة الدولة. وفي هذه الفترة قامت الحكومة بحملة قمع شديدة وألقت القبض على عدد كبير من القوى السياسية المختلفة، وأغلقت مجلة الجماهير وانتشرت أنباء اعتقال الشيوعيين والتروتسكيين طوال عام ١٩٤٩، وعانت الحركة الشيوعية الستالينية من تراجع خطير في نفوذها، بعد أن كانت في قيادة أغلب التحركات، بسبب تبعيتها للاتحاد السوفييتي وموافقتها على تقسيم فلسطين وإقامة دولة إسرائيل. وأضعفت حرب فلسطين حدة الصراع حيث قدمت للنظام مبررا للقمع الكامل للنشاط السياسي خلال ١٩٤٨ و ١٩٤٩.

كان قانون النقابات رقم ٥٨ الذي أصدرته حكومة الوفد في سبتمبر ١٩٤٢ قد أخضع الحركة النقابية لمجموعة من القوالب الحديدية تضع القيود على تشكيلها وأسلوب انعقاد جمعيتها العمومية وانتخاب مجلس إدارتها، كما أخضعها للتفتيش الدوري وسمح لمصلحة العمل بحل النقابات إداريا، وحرمها من تشكيل اتحاد عام وحدد نشاط أعضاءها في أضيق الحدود. ومن ناحية أخرى كانت حكومة الوفد تقوم بمحاولات احتواء الحركة العمالية بتأسيس روابط نقابية تحت سيطرتها لاستخدامها كوسائل للضغط على القصر وتحجيم حركتها، وسعى الوفد كذلك للقضاء على أي محاولة للتنظيم المستقل للطبقة العاملة ففرض وصاية أبوية على النقابات العمالية وقضى على الحركة اليسارية التي سعت لتنظيم العمال في العشرينات. ومع ذلك فقد وجدت بعض قوى اليسار الجديدة سبيلها للارتباط بالحركة العمالية وكان لها نفوذ لا ينازع بين العمال في الفترة بين أواخر الثلاثينات وحتى نهاية الأربعينات.

كانت صناعة النسيج هي القاعدة الرئيسية لقوة الشيوعيين في الطبقة العاملة، وكان إفلاس الوفد ومهادنته المستمرة وهيمنة العناصر المحافظة في قيادته أحد الأعراض الهامة لظهور هذه القوى الجديدة التي تتحدى النظام. فعندما اضطر الوفد إلى الاختيار بين الحفاظ على السلام الاجتماعي واستقرار النظام وبين التعبئة ضد البريطانيين والقصر، اختارت القيادة الوفدية الحفاظ على النظام القائم.

وفي عام ١٩٤٢ نشأت صلة عضوية بين جماعة "الفجر الجديد" – وهي جماعة تشكلت من مجموعة من المثقفين الشيوعيين وأصدرت مجلة نصف شهرية بنفس الاسم – وبين عمال نسيج شبرا الخيمة عندما أصبح يوسف درويش – أحد أعضاء الجماعة – مستشارا قانونيا للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة.

وقد خاضت النقابة تحت قيادة جماعة الفجر الجديد العديد من النضالات العمالية، مما دفع الحكومة إلى إصدار قرار بحلها في إبريل ١٩٤٥، فقامت النقابة بالتحريض والمشاركة في أكثر من خمسين إضرابا إلى جانب محاولتها تشكيل اتحاد لنقابات عمال النسيج، وكانت تضم حوالي ١٥ ألف عضوا في أنحاء القاهرة آنذاك.

كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) – رغم ذلك – هي صاحبة أكبر نفوذ داخل الحركة العمالية في الفترة بين ١٩٤٧ و ١٩٥٤. وقد تشكلت من اندماج منظمتين هما "إيسكرا" و "الحركة المصرية للتحرر الوطني"، إلى أن اتحدت جميع المنظمات الشيوعية وأسست الحزب الشيوعي المصري الموحد.

وكانت الحركة الشيوعية بمجملها ترى أن المهمة العاجلة "للشيوعيين" في مصر هي تنظيم جبهة وطنية عريضة من العمال و"الطبقات الوطنية" الأخرى (منها "البرجوازية الوطنية") وذلك تحقيقا لمهام الاستقلال الوطني وإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية. لذا

فقد فشلت في تحقيق حلم الطبقة العاملة في استقلال تنظيمها وتصعيد نضالها وراء الحدود النقابية والوطنية الضيقة.

أما الإخوان المسلمون فقد أبدوا اهتماما ضئيلا بالحركة العمالية، بل وقفوا ضد الإضرابات وأدانوها رغم أنهم أحيانا ما أبدوا تعاطفا سلبيا مع مطالب العمال، وأحيانا أكثر أيدوا الرجعية والملك في مواجهة التحركات الجماهيرية.

الضباط في السلطة وأحداث كفر الدوار الدموية

لم يكن لدى مجلس قيادة الثورة الذي استولى على الحكم في ٢٣ يوليو خطة واضحة لإدارة الحكومة بعد الانقلاب العسكري. وقد وضع الضباط برنامجا مبهما شديد العمومية وتعاونوا مع قوى سياسية مختلفة مثل "حدتو" و"الإخوان المسلمون". وبالفعل وزعت حدتو منشورات مؤيدة للضباط ونظمت مظاهرات تأييد لهم في اليوم التالي للانقلاب، وكذلك فعلت جماعة "الإخوان المسلمون". وقد عارضت بعض القوى اليسارية الأخرى النظام العسكري ولكنها لم تكن تتمتع بأي تأثير في صفوف الطبقة العاملة.

وبعد أقل من شهر من مجيء الضباط إلى الحكم توترت العلاقة بينهم وبين الحركة النقابية العمالية نتيجة لموقف النظام من قيام إضراب ومظاهرة عنيفة في كفر الدوار. كانت مصانع كفر الدوار تحت سيطرة مديرين مقربين من الملك السابق. وكان العمال يعانون من تدني الأجور وظروف عمل سيئة، بينما كانت نقابة مصنع مصر للغزل الرفيع والنسيج موالية للإدارة منذ ١٩٤٣.

وفي شركة صباغي البيضا لم تكن هناك نقابة على الإطلاق بينما كان يعمل بها ثلاثة آلاف عامل. وفي ٩ أغسطس ١٩٥٢ أضرب عمال البيضا وأعلنوا تأييدهم لمحمد نجيب والنظام الجديد مطالبين بنقابة تمثلهم والتخلص من خمسة مديرين، إلى جانب عودة زملائهم المفصولين. وتم الاستجابة لمطالب العمال بسرعة فلم يستمر الإضراب طويلا. ولكن في ١١ أغسطس اعتقل أربعة عمال في شركة مصر للحرير الصناعي بكفر الدوار – والتي لم يكن بها نقابة – بتهمة التحريض على الإضراب كان الغرض منه المطالبة بالاعتراف بنقابة لهم.

وفي ليلة ١٢ أغسطس اعتصم حوالي خمسمائة عامل في شركة مصر للغزل الرفيع النسيج وأغلقوا المصنع على أنفسهم، ولم يكن لأي من الاتجاهات السياسية صلة بهذا الإضراب. بعد ذلك اشتعلت الحرائق في بعض المباني التابعة للشركة.

وفي فجر ١٣ أغسطس وصلت قوات من الإسكندرية لمواجهة المظاهرات التي اندلعت عقب الاعتصام. كان المتظاهرون يهتفون بتأييد "الثورة" ومحمد نجيب ويطالبون بفصل بعض المسئولين لسلوكهم المهين والقمعي، **وتكوين نقابة بالانتخاب الحر** والعفو عن المضربين وزيادة الأجور.

وفي هذه الأثناء حدث إطلاق للنار من مصدر مجهول فأطلق الرصاص على المتظاهرين، وأسفرت الاشتباكات عن مقتل جنديين وشرطي إلى جانب أربعة عمال وإصابة الكثيرين. وعلى أثر ذلك اعتقلت السلطات العسكرية ٥٤٥ عاملا ووجهت إلى تسعة وعشرين منهم تهم مختلفة منها: القتل مع سبق الإصرار، الإحراق العمدي وتدمير الممتلكات، وسرقة أسلحة الشرطة ومقاومة السلطات. ثم عقدت محكمة عسكرية أصدرت حكما بالإعدام على العاملين **مصطفى خميس** و**محمد البقري**، وتم تنفيذ الحكم على وجه السرعة وكانت آخر كلمات خميس "لقد ظلمت. أريد إعادة محاكمتي.".

وبعد المحاكمة أصبح عبد المنعم أمين – أكثر الضباط ميلا إلى الولايات المتحدة – مسئولا عن الشئون العمالية في وزارة

الشئون الاجتماعية. وقدم مقترحات لمجلس قيادة الثورة دعا فيها إلى تجريم الإضرابات وإعطاء الحرية الكاملة لأصحاب العمل لفصل العمال موضحا أن **هذه الإجراءات ضرورية لجذب رأس المال الأجنبي في الصناعة المصرية.**

وعلى الرغم من شك بعض أعضاء المجلس في كون خميس والبقري مذنبين، فقد صدق أعضاء المجلس على حكم الإعدام مما يدل على إصرار النظام العسكري على التصدي لأي تعبير عن استقلالية التنظيمات العمالية أو قيام العمال بأي عمل جماعي. وبعد الأحداث بدأ مجلس قيادة الثورة يأخذ إجراءات لعزل "الشيوعيين" من بين صفوفه وتنحيتهم من المناصب العليا. وفي ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ صدر عفو عام عن المسجونين السياسيين منذ ١٩٣٦ فيما عدا الشيوعيين.

النقابات والنظام العسكري

استمرت حدتو واللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر في تأييد الضباط رغم استنكارها للعنف في أحداث كفر الدوار. وعقدوا اجتماعا في ١٨ أغسطس بالإسكندرية حضره ممثلو ٩٥ نقاب، وبعد الاجتماع خرج أعضاء اللجنة تحت قيادة حدتو في عربات مجهزة بالميكروفونات تابعة للجيش يجوبون أحياء العمال في الإسكندرية وكفر الدوار لحثهم على الهدوء وعدم الشغب ردا على عقوبة خميس. وبعدها تضاءل تأثير حدتو بين الطبقة العاملة، وتحول النقابيون إلى تأييد النظام العسكري تأييدا مطلقا.

لقد لعب اليسار الوطني (الستالينيون) دورا في الصراع أدى إلى انحراف الحركة العمالية في مصر. فانطلاقا من تحليل مبني على نظرية المراحل الستالينية، توصل هؤلاء "العباقرة" إلى أن مصر تمر بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية – البرجوازية. وبالتالي فإن نضال الجماهير العمالية يجب أن يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني والجمهورية البرلمانية البرجوازية. ونتيجة لذلك حرموا الطبقة العاملة من تنظيمها المستقل ومن أهدافها الاستراتيجية في التخلص من الاستغلال الرأسمالي وتحقيق الثورة العمالية.

لقد دفع الستالينيون حركة الطبقة العاملة ومنظماتها وراء تأييد نظام رأسمالية الدولة الناصري، فلم يلق العمال المناضلون سوى القمع والاستبداد. وساعدت المرحلة التالية من الرواج الاقتصادي والإصلاحات على احتواء الدولة للنقابات العمالية التي طالما خاضت نضالات رائعة ضد القمع والاستغلال الرأسمالي.

واستمر النظام في إبراز رفضه القاطع لإضرابات العمال مهما كانت دوافعها. ففي الإسكندرية قدم ٢٥ عاملا إلى محاكمة عسكرية بتهمة التحريض على الإضراب في مصنع الغزل الوطني ومصنع أباهي للنسيج. وحكمت المحكمة العسكرية أيضا على عاملين بستة أشهر سجن لقيادتهما إضرابا قصيرا في شركة ماركوني للاسلكي في ديسمبر ١٩٥٢ بسبب تأخر الشركة في دفع المنحة نصف السنوية.

وجاء مثال آخر في امبابة عندما أضرب عمال نسيج الشوربجي يوم الذكرى السنوية لإعدام خميس والبقري وأقاموا المتاريس بالمصنع وصاحوا بهتافات معادية للحكومة، فهاجمت الشرطة الاعتصام بالدبابات واعتقلت حوالي ٥٠٠ عامل.

وبنهاية عام ١٩٥٣ كانت جميع القيادات المنادية باستقلالية النقابات عن النظام قد فقدت مراكزها، وزج بالشيوعيين في السجن وتم قمع اللجنة التأسيسية واللجنة النقابية للدفاع عن الحريات. وكان النظام قد أصدر قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي استجاب لبعض مطالب العمال في تعويضات الفصل والعطلات السنوية والرعاية الصحية، ولكنه في نفس الوقت حرم الإضراب نهائيا وفرض العديد من القيود على العمل النقابي، وجرد النقابة المصنعية من شخصيتها الاعتبارية، وسيطرت عناصره على

قيادات التنظيم النقابي ليضمن السيطرة على الحركة النقابية بكاملها.

وخلال أزمة مارس ١٩٥٤ التي نشبت داخل مجلس قيادة الثورة في صراعهم على السلطة اعتمد عبد الناصر على القيادات النقابية التي استطاع السيطرة عليها في معركته ضد محمد نجيب، وضد إعادة السماح بتكوين الأحزاب. وكانت القيادات النقابية التي راهنت على بقاء الحكم العسكري قد عقدت صفقة واضحة الشروط مع هذا الحكم. فقد وافقوا على تأييد النظام العسكري الذي برهن كثيرا على معارضته لأي حركة نقابية عمالية حرة ولحق الإضراب، وفي المقابل، ضمن لهم النظام بقاءهم في مناصبهم كقيادات نقابية ووافق على استمرار زيادة المكاسب الاقتصادية وأهمها التأمين ضد الفصل للعمال.

كانت نتيجة الانتصار النهائي للنظام العسكري هو ظهور حركة نقابية تسيطر عليها الحكومة ومحرومة من حق الإضراب، ونظام سياسي يحرم العمال من حقهم في التنظيم المستقل عن هيمنة الحكومة.

بعد ذلك تحرك النظام العسكري لوضع الحركة العمالية داخل إطار مؤسسي عن طريق إنشاء كل من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووزارة العمل في ١٩٥٩ وأصدر قانون النقابات رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذي أضاف قيودا جديدة على العمل النقابي حينما جعل موافقة الاتحاد الاشتراكي (والذي يعتمد بدوره على الجهات الأمنية) شرطا أساسيا لترشيح أي عامل لمستويات نقابية، ثم تعليق معظم التصرفات المالية النقابية وقراراتها على موافقة الجهات الإدارية ووزير العمل. وتم إدماج النقابات العمالية بالكامل في جهاز الدولة وأعطي كثيرا من العمال المسيسين وظائف رسمية براتب حكومي في الاتحاد العام ووزارة العمل. وأصبحت عضوية النقابات إجبارية وعضوية اللجان النقابية في المصنع في النقابة العامة إجبارية كما أصبح للنقابة العامة ولاتحاد النقابات سلطة مطلقة في حل اللجان النقابية المصنعية وتم تعطيل الانتخابات النقابية تماما من عام ١٩٦٤ حتى ١٩٧١ وتعيين قياداتها من قبل الدولة. فكان ضم القيادات النقابية إلى بيروقراطية الدولة جزءا أساسيا من استراتيجية نظامي عبد الناصر والسادات من بعده للسيطرة على العمال.

الانفتاح الاقتصادي وفشل المشروع الناصري

بدأت الاستراتيجية الاقتصادية لعبد الناصر تتغير في عام ١٩٦٥ مع فشل سياسات رأسمالية الدولة وزيادة تدويل رأس المال على المستوى العالمي، وعدم قدرة الاقتصاد المصري على تحمل أعباء الاستثمار والاستهلاك في ظل عجزه عن المنافسة في الأسواق العالمية. وبدأ عبد الناصر في التحول بحذر نحو سياسية "الانفتاح الاقتصادي" في أواخر الستينات ولكنها توسعت في عهد أنور السادات بعد عام ١٩٧٤.

كانت البيروقراطية النقابية في قمة التنظيم النقابي قد تم استيعابها تماما في مؤسسة الدولة في الحقبة الناصرية. وكانت تتخذ طوال هذه الفترة مواقف مؤيدة للسلطة في كافة القضايا المطروحة على الساحة السياسية. لذا كان من الطبيعي أن تؤيد قيادات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر سياسات الانفتاح التي ناقشها في إبريل ١٩٧٥. وكانت هذه السياسات تتضمن هجوما صريحا على المكتسبات العمالية التي حصلتها الطبقة العاملة في الحقبة الناصرية. وبرغم انتقاد الاتحاد لبعض جزئيات سياسة الانفتاح إلا أنه لم يكن يرغب في، ولم تكن لديه القدرة على، اتخاذ مواقف إيجابية لمعارضة تلك السياسات، بل أنه أدان التحركات العمالية وسلسلة الإضرابات التي اندلعت خلال السبعينات والتي قامت بها الطبقة العاملة لمواجهة محاولات الطبقة الحاكمة المستمرة لتخفيض مستوى معيشتها.

كان إضراب عمال الحديد والصلب في أغسطس ١٩٧١ في حلوان أحد الدلائل البارزة على ذلك. فقد أعلن العمال مطالبهم

بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل قبل الإضراب. وعندما تقاعست اللجنة التي شكلتها وزارة العمل عن اتخاذ أي خطوات عملية، اضطر العمال إلى اللجوء إلى الإضراب. واتخذت اللجنة النقابية بالمصنع موقفا جبانا تجاه الإضراب ولكن بعض أعضاءها دافعوا عن مطالب العمال. وحاول رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد العام إقناع العمال بإنهاء الإضراب. وفي مواجهة رفض العمال ذلك حتى تتحقق مطالبهم لجأت الحكومة إلى القمع والعنف لتفريق المتظاهرين والمضربين.

وقد أصدر الاتحاد العام للنقابات بيانا أدان فيه الإضراب ووصفه بأنه تصرف غير واعي صدر عن قلة من العمال، ونصح العمال بأن يركزوا طاقاتهم في العمل والإنتاج لأن ظروف "الوطن" لا تسمح بمثل هذه التصرفات.

وعلى أثر ذلك قامت الحكومة بفصل عدد من العمال الذين شاركوا في الإضراب وقدمتهم للمحاكمة ونقلت بعضهم إلى أماكن أخرى، وعزلت قيادة اللجنة النقابية في المصنع وحذرت العمال من تكرار ذلك في المستقبل.

وبرغم ذلك جاء إضراب عمال شبرا الخيمة بعد سبعة شهور في مارس ١٩٧٢ تحديا لإرهاب الحكومة، وفي نفس العام أعلن ستة آلاف عامل من عمال الميناء بالإسكندرية إضرابهم احتجاجا على امتناع الإدارة عن دفع الأجر الإضافي. ولجأت السلطة السياسية إلى استخدام العنف وتم القبض على أربعة من قادة الإضراب. فحاصر العمال المتظاهرون قسم البوليس وأخرجوا زملاءهم بالقوة. وفي النهاية وافقت الإدارة والحكومة على مطالب العمال المضربين.

وفي أول يناير ١٩٧٥ احتل عمال حلوان مصانعهم وطالبوا بالحد من التفاوت بين أجور العمال والإدارة، وطالبوا أيضا بحرية الصحافة وإقالة رئيس الوزراء. كما أعلن عمال الغزل بشبرا الخيمة إضرابهم تضامنا مع عمال حلوان. وفي مارس من نفس العام أعلن ٢٧ ألف عامل من عمال شبرا الخيمة الإضراب وتبعهم عمال النسيج في المحلة الكبرى واشترك في الإضراب حوالي خمسة آلاف عامل.

وكان موقف الاتحاد العام والنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج إدانة الإضرابات بسبب آثارها السلبية على "الجبهة الداخلية" وبرأت النقابة العامة نفسها من أي مسئوليات عن الأحداث.

وفي إبريل اضرب عمال مصنع السكر بنجع حمادي بسبب إلغاء ساعة الراحة بزعم أنها تعطل الإنتاج. واتهم العمال الإدارة بالفساد، وتبعهم عمال ترسانة بور سعيد في ديسمبر ١٩٧٥ اعتراضا على تدهور الأجور وارتفاع الأسعار.

وفي النصف الأول من عام ١٩٧٦ اجتاحت التحركات العمالية المشروعات الصناعية في القاهرة والإسكندرية وطنطا وطالبت بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور. ففي مارس ١٩٧٦ حدثت مصادمات بين العمال والبوليس في دمياط. وكان العمال يطالبون بأجر ١٨ يوما عمل إضافي امتنعت الإدارة عن دفعها. وتم القبض على عدد كبير من المتظاهرين، ولجأت السلطة بعد ذلك إلى تلبية مطالب العمال والإفراج عن المعتقلين لتهدئة الموقف.

وفي مايو ١٩٧٦ أضرب عمال أحد المصانع الحربية في حلوان وقاموا باحتلال المصنع، وطالبوا بعزل مدير المصنع وإعادة تسليمهم الوجبة المجانية وصرف نصف نصيبهم من الأرباح وإعفاء العلاوات النقدية من الضرائب. وقد رفض العمال التفاوض مع وزير الإنتاج الحربي الذي جاء برفقة البوليس وهددوا بنسف المصنع. فاضطر الوزير لتلبية مطالب العمال وأعلن مساواة جميع المصانع الحربية في مصر في الحقوق التي ناضل من أجلها العمال.

كما أضرب عمال مصنع النصر للسيارات في يونيو ١٩٧٦ لامتناع الإدارة عن صرف الأرباح . وفي نوفمبر من نفس العام أضرب عمال شركة النقل العام وطالبوا بحل اللجنة النقابية وتحديد يوم العمل بسبع ساعات ودفع أجر عن الإجازات التي يعملون فيها. وأعلن العمال إضرابهم بعد أن رفضت الإدارة تلبية مطالبهم. فاضطر رئيس الجمهورية إلى استدعاء قيادة النقابة للتفاوض معها لإنهاء الإضراب. وتمسكت النقابة العامة للنقل البري بضرورة الإفراج عن العمال المعتقلين قبل التفاوض. وتمت الاستجابة لمطالب العمال.

أعطت هذه الموجة من الإضرابات العمالية المتتالية الفرصة لنظام السادات لإصدار قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ لفرض مزيدا من القيود على الحركة العمالية ويزيد من فرص تدخل وزارة العمل في شئون النقابات، فقد تضمن القانون العديد من المواد التي تؤكد تبعية التنظيم النقابي للدولة. ويتيح لوزير العمل أن يقوم بحل اللجنة النقابية والاتحاد العام إذا دعوا العمال إلى ممارسة حقهم في الإضراب.

ومن الممكن اعتبار كل ذلك مقدمة لأحداث ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧ عندما تحركت الطبقة العاملة في أنحاء الجمهورية عقب قرارات الحكومة بزيادة الأسعار. ففي صباح ١٨ يناير توقفت مصانع حلوان عن العمل وأعلن حوالي ١٠ آلاف عامل الإضراب. وطالبوا الحكومة بإلغاء قراراتها وخرجوا في مظاهرة ضخمة واجهتها الحكومة بقوات الجيش والبوليس. وفي نفس الوقت اندلعت المظاهرات في أنحاء مختلفة من القاهرة اشترك فيها العمال والطلبة والموظفون. وامتدت المظاهرات إلى الإسكندرية والعديد من محافظات مصر الأخرى. كما توقفت معظم المصانع عن العمل وكذلك توقفت حركة المواصلات في القاهرة. وتميزت التحركات بأنها كانت شاملة وعمت جميع أنحاء البلاد مما دفع الرئيس السادات إلى مغادرة البلاد. طالب المتظاهرون بإلغاء القرارات بزيادة الأسعار وأعلنوا رفضهم لسياسة الانفتاح.

وبرغم أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أصدر بيانا يعارض زيادة الأسعار في بداية الأحداث ووصفها بأنها تمثل تحديا لمشاعر الجماهير، إلا أنه أشاد بموقف رئيس الجمهورية بعد قرار إلغاء الزيادة في الأسعار برغم القمع الوحشي الذي واجهت به السلطة السياسية انتفاضة العمال.

وفي أغسطس ١٩٧٩ اضرب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. شارك في الإضراب حوالي ٣٠ ألف عامل مطالبين بزيادة الأجور وتحسين ظروف السكن، ونظم العمال اجتماعا حول مبنى الشركة أدانوا فيه سياسة الانفتاح الاقتصادي والصلح مع إسرائيل.

لقد اتضح تماما من خلال الحركة العمالية في السبعينات مدى الهوة التي تفصل بين العمال والبيروقراطية النقابية. فقد اتخذ قيادات النقابات في أغلب الحالات – إن لم يكن كلها – مواقف مؤيدة للسلطة وأدانوا الحركة الإضرابية واتهموها بعدم المسئولية مدعين أنها صدرت عن قلة من العمال. وبذلك برهنوا على أنهم لا يعدوا أن يكونوا أحد أجهزة السلطة التي حاولت من خلالها السيطرة على الحركة العمالية. وقد دعم ذلك صدور قانون ١ لسنة ١٩٨١ الذي قضى بسحب الشخصية الاعتبارية للجان النقابية وتولي النقابة العامة معظم مهامها، وصدر في نفس العام قانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ للقطاع الخاص الذي أعطى سلطات واسعة لصاحب العمل.

بعد مقتل السادات في حادث المنصة في أكتوبر ١٩٨١ على أيدي الجماعات الإسلامية، جاء إلى الحكم الرئيس مبارك الذي لم يتحول عن سياسات الانفتاح القديمة التي بدأها سلفه أنور السادات، وكذلك لم يعدل عن موقفه في العداء للحركة العمالية والقمع الوحشي لها. فقد أعلن عن توجهات الحكومة نحو تشجيع الاستثمار والإنتاج من أجل التصدير والخصخصة وإطلاق حرية

السوق. كانت هذه السياسات تعني مزيدا من إفقار الجماهير والضغط على مستوى معيشة العمال، وتطلب ذلك بالقطع درجة أعلى من القمع والوحشية في مواجهة تحركات العمال الاحتجاجية.

برهن على هذه الوحشية مواجهة الحكومة لانتفاضة عمال كفر الدوار في عام ١٩٨٤ والتي بدأت سلسلة من الصراعات العمالية شملت إضرابات عمال النسيج بالمحلة وإسكو وعمال السكك الحديدية وعمال الحديد والصلب، وهي جميعا تجارب نضالية فضحت الطابع الدموي للسلطة المصرية، فقط سقط في انتفاضة كفر الدوار ١٩٨٤ ثلاثة من شهداء الحركة العمالية.

إضراب السكك الحديدية ١٩٨٦

وفي عام ١٩٨٦ تظلم عمال السكة الحديد (السائقون ومساعدوهم) من سوء توزيع الحوافز والمكافآت وقدموا الكثير من العرائض التي كشفت عن مخالفات مالية عديدة بإدارة الهيئة. ولم تتم الاستجابة لمطالبهم فقرروا الاعتصام بمقر رابطة قائدي القطارات. فحضر لهم نائب وزير النقل ومسئولون من وزارة الداخلية، واتفقوا على فض الاعتصام على أن يتم اجتماع مع وزير النقل يوم ٧ يوليو ١٩٨٦، ولم يحضر الوزير الاجتماع وقدمت حجج واهية ومتناقضة حول مرض الوزير وغير ذلك، إلا أن صورته في نشرة التلفزيون وهو يفتتح خطوط الميني باص بجراج الأوبرا الجديدة أكدت للعمال إهمال الوزير، فأضرب العمال في ١٩٨٦/٧/٧ وتوقفت الحركة تماما على خطوط حلوان والمطرية والمرج وشبين القناطر والقاهرة والإسكندرية وبني سويف والسد العالي. وقام بعض السائقين بترك قطاراتهم على الخطوط الطوالي وغلق الجرارات وأخذ المفاتيح لضمان سريان الإضراب، وانتشرت الحرائق في نبات الحلفا الملاصق لخطوط القضبان وكذلك قطع الخطوط عند بني سويف. كما انتقل سائقون من استراحة مصر إلى مقر الرابطة لتأييد زملائهم الذين أصروا على حضور الوزير وتحديد موقفه من مطالبهم.

وتحركت قوات الأمن المركزي إلى مقر الرابطة، وتم اقتحام المبنى والقبض على الموجودين وترحيلهم إلى أقسام الشرطة، وترحيل ٤٦ منهم إلى سجن طرة بتهمة التحريض على الإضراب وتعطيل وسائل المواصلات العامة. أما بقية المقبوض عليهم فقد أخذوا للقاء الوزير في مدينة نصر.

وبرغم التهديد الذي تعرض له السائقون إلا أنهم أصروا على مطالبهم وطالبوا بالإفراج الفوري عن زملائهم، كما أنهم أدانوا موقف نقابتهم المتخاذل. كما أصدر السائقون بيانا أكدوا فيه على حقهم في الإضراب وطالبوا بالاستجابة لمطالبهم والإفراج عن زملائهم، وأدان العمال قرار وزيرة الشئون الاجتماعية بإلغاء رابطة السائقين التي رأى العمال أنها منظمتهم الحقيقية على عكس النقابة التي أدانت الإضراب وأثبتت تبعيتها للحكومة.

وفي النهاية استجاب وزير النقل لمعظم مطالب العمال، برغم تمكن الدولة من كسر الإضراب، وأجبرت وزيرة الشئون الاجتماعية على التراجع عن قرار حل الرابطة العامة للسائقين. واضطرت النقابة العامة لعمال السكك الحديدية للتراجع عن إدانة الإضرابات وطالبت بالإفراج عن المعتقلين.

مظاهرات عمال المحلة: سبتمبر ١٩٨٨

أعلن مبارك قراره بإلغاء منحة المدارس في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨، وبعد ساعتين من إعلان القرار كان الخبر قد شاع في أرجاء شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. فخرج ٢٠ ألف عامل في مظاهرة طافت أرجاء المدينة وانضم إلى المظاهرة آلاف المواطنين. ورفع المتظاهرون شعارات تندد بحسني مبارك وتطالب بإلغاء القرار.

كان العمال يعانون من أوضاع سيئة بسبب ارتفاع الأسعار وخيبة أملهم في مجلس النقابة الذي انتخبوه في الدورة السابقة، حيث أعدت النقابة نظاما للحوافز يقضي بإلغائها عند حصول العامل على ٣ أيام إجازة مرضية أو سنوية. وقد جاءت العلاوة الاجتماعية بنسبة ١٥% ومنفصلة عن الأجر الأساسي بينما كان العمال يأملون في زيادتها وضمها للأجر الأساسي. أدت هذه الأمور بطبيعة الحال إلى استفزاز العمال ضد الإدارة والنقابة معا. وكان قرار مبارك بإلغاء منحة المدارس هو الشرارة التي أشعلت فتيل الغضب العمالي.

دخلت الوردية الليلية إلى الشركة وهي تهتف ضد إلغاء المنحة، وعند انصرافها في صباح ٢١ سبتمبر خرجت وهي تهتف أيضا. وأعدت الوردية الصباحية نعشا داخل الشركة ولفوه بقماش أسود وثبتوا عليه صورة مبارك، وخرجت العاملات وراء النعش خارج الشركة ووراءهن آلاف العمال في مظاهرة جنائزية. ثم قام عمال الوردية الثانية والثالثة بالإضراب.

بدأت قوات الأمن القبض على المتظاهرين، ثم قرر رئيس الشركة إغلاقها لمدة خمسة أيام لمنع انتشار المظاهرات وتم حصار الشركة بقوات الأمن المركزي التي ملأت شوارع المحلة. وتم القبض على ٣٠٠ عامل ثم تصفيتهم إلى ٤٨ عاملا خلال أسبوع ثم أفرجت الشرطة عنهم تدريجيا خلال شهر. ولكن قامت بنقل عدد من العمال إلى أسوان ونجع حمادي وغيرها من المحافظات. ثم لجأت الحكومة في النهاية للاستجابة لمطلب العمال تحت بنود أخرى.

اعتصام عمال الصلب بالتبين يوليو ١٩٨٩

وفي يوليو عام ١٩٨٩ اعتصم عمال الحديد والصلب بالتبين مطالبين بزيادة الحوافز والبدل النقدي للوجبة الغذائية. وعلى أثر ذلك استدعيت قوات الأمن المركزي التي قامت باقتحام المصنع بعد معركة استخدم فيها الرصاص والقنابل المسيلة للدموع والعصي المكهربة في مواجهة العمال مما أدى إلى استشهاد العامل عبد الحي محمد سيد وإصابة العشرات واعتقال المئات.

وقد اتخذت اللجنة النقابية موقفا معاديا للعمال، وهاجمت جريدة "العمال" التي يصدرها الاتحاد العام لنقابات العمال، التحرك العمالي في الصلب. وقد قام عمال الصلب بعد اعتصام يوليو ١٩٨٩ بجمع توقيعات بسحب الثقة من النقابة.

القومية للأسمنت: يناير ١٩٩١

عقب إصدار وزير الإسكان حسب الله الكفراوي قراره بتخفيض حصة عمال القومية للأسمنت من الأرباح من ٦ شهور ومائة جنيه إلى ٣ شهور فقط رغم أن العمال حققوا خطة الإنتاج بنسبة ١٠٢%، امتنع عمال الشركة عن صرف الأرباح. وقد حاول أعضاء مجلس النقابة إقناع العمال بصرفها، لكن العمال رفضوا الاستماع إليهم وقاموا بسبهم وضربهم في بعض مواقع الشركة.

اتصل رئيس الشركة بمباحث أمن الدولة ومباحث التبين فانتشروا في أنحاءها، بعدها توجه لإقناع العمال بالصرف متصورا أنه في حماية الأمن، فوجه إليه العمال السباب والإهانات. وانتشر الخبر بسرعة في الشركة. فتجمع العمال أمام مبنى الإدارة عند انصراف الوردية وهتفوا بسقوط النقابة ورئيس الشركة وطالبوا بصرف حصتهم كاملة من الأرباح. وتكرر التظاهر من عمال الورديتين المسائية والليلية . وفي صباح ١٣ يناير فوجئ العمال بانتشار الأمن على جميع البوابات وتفتيش السيارات مما أدى إلى زيادة سخطهم.

وكانت النقابة قد رفضت قبل ذلك بعدة شهور مذكرة جماعية قدمها العمال للمطالبة بصرف الحافز المميز، بحجة أن

الشركة خاسرة رغم أن أعضاء مجلس النقابة كانوا يصرفون الحافز المميز لأنفسهم.

بدأ التحرك العمالي بين عمال المحاجر الذين أعلنوا الاعتصام ورددوا هتافات تدعو إلى الاعتصام ووحدة الصف وانتشرت الأخبار بسرعة بين عمال الشركة وقرروا الاعتصام أمام مبنى الإدارة. وترددت هتافات العمال بسقوط النقابة والدعوة إلى الإضراب والمطالبة بالحوافز والأرباح.

اختفت إدارة الشركة وتولى أمن الدولة أمر التفاوض مع العمال الذين انضمت إليهم الوردية المسائية فأصبح عددهم ٣ آلاف عامل. رفض العمال أي تخفيض في الأرباح ولم يتنازلوا عن ستة شهور ومائة جنيه، وقاموا بضرب أعضاء النقابة الذين حاولوا إقناعهم بعد عودتهم من مكتب الوزير بقبول خمسة شهور ومائة جنيه فقط، وإنهاء الإضراب. وظلت المفاوضات قائمة حتى الثامنة والنصف مساءا عندما وافق الأمن على مطلب العمال وصدر منشور إداري بصرف ستة شهور ومائة جنية حصة العمال في الأرباح، فأنهي العمال اعتصامهم. وفي اليوم التالي تظاهر عمال أسمنت حلوان وأسمنت طرة وبورتلاند بالإسكندرية وحصلوا جميعا على نفس المكاسب.

لقد عكست هذه التحركات إلى حد كبير المأزق الذي تعانيه الطبقة الحاكمة في مصر. فبعد سقوط نظام رأسمالية الدولة عالميا وتزايد عمليات تدويل رأس المال والمنافسة المفتوحة على أسواق التصدير، أصبح لزاما على كل دولة أن توائم أوضاعها مع متطلبات السوق العالمي. وكانت الأزمة التي عمت النظام الرأسمالي العالمي في النصف الأول من التسعينات قد دفعت الحكومة المصرية إلى شن هجوم واسع للعصف بمكتسبات العمال، واندفعت في تنفيذ برنامج الخصخصة وتشجيع التصدير والاستثمار الأجنبي. مما تطلب منها البدء بالهجوم على المكتسبات العمالية في القطاع العام. فأصدرت القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعروف بقانون قطاع الأعمال العام، والذي أطلق حرية الشركات في إصدار اللوائح وتحديد الأجور كما أعطى سلطات واسعة لرئيس مجلس الإدارة، ونقص من حق العمال في الإجازات السنوية والمرضية وخفض نسبتهم في الأرباح.

وفي سبتمبر-أكتوبر ١٩٩٤ جاء رد عمال كفر الدوار على مجمل هذه السياسات، حيث اعتصم عمال شركة النسيج في مصنعهم وطالبوا بعزل رئيس مجلس الإدارة وإلغاء لائحة الجزاءات المتعسفة وعزل عدد من رؤساء القطاعات.

وقد تضامن أهالي كفر الدوار مع العمال المضربين، فقامت قوات الأمن بمحاصرة المدينة، وأدت الاشتباكات إلى مقتل طفل وأربعة عمال على يد الشرطة وإصابة عدد كبير من الأهالي والعمال.

وقد قام اتحاد نقابات عمال مصر - كعادته - بإدانة الإضراب، وأعلن السيد راشد رئيس الاتحاد أن قتلى الأحداث هم مسئولية العمال والأهالي وليس الشرطة!!

إننا لو نظرنا إلى المكافأة التي منحها النظام الحاكم في مصر لقيادات الاتحاد العام والنقابات العامة، لما أخذتنا الدهشة للمواقف السافلة التي تتخذها هذه القيادات من تحرك عمالي. فإضافة إلى الامتيازات العديدة التي تتمتع بها هذه القيادات، جاء القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ لتكريس وضعهم المتميز وتمكينهم من البقاء في مراكزهم أطول فترة ممكنة دون الاعتماد على القواعد العمالية. فمنحهم القانون "حق" الترشيح للنقابة العامة مباشرة دون المرور باللجنة النقابية بالمواقع أو الترشيح بها. وكذلك الاحتفاظ بعضويتهم النقابية حتى لو وصلوا إلى منصب مدير عام، ومد الدورة النقابية لتصبح ٥ سنوات بدلا من أربعة، وتركيز الحركة النقابية في ٢٣ نقابة عامة فقط لتسهيل السيطرة عليها.

لقد تميزت الحركة العمالية في السنوات الخمس الأخيرة بضعف نسبي في وتيرتها، فجاءت التحركات متفرقة وضعيفة في أغلبها وانتهت بسرعة. وكان تمكن النظام من قمع الحركة الإسلامية المسلحة قد منحه ثقة متزايدة في نفسه، فاستخدم أسلوب القمع الوحشي بشكل واسع ضد التحركات العمالية مثل ما حدث في إضراب كفر الدوار في ١٩٩٤. وقد سهل من هذه المهمة تراجع تأثير اليسار وتفتته وافتقاده أي رؤية لطبيعة الصراع الدائر في المجتمع المصري وآفاقه.

كانت هذه الخلفية هي التي دفعت الطبقة الحاكمة في مصر إلى العمل الجاد لسرعة إصدار قانون العمل الموحد، الذي اشتركت في إعداد مشروعه جمعية رجال الأعمال وقيادات الاتحاد النقابي. وبرغم أن القانون لم يصدر نهائيا بعد، إلا أن العديد من بنوده الأساسية يتم تطبيقها تدريجيا في العديد من المنشآت. ومن المتوقع أن يثير تطبيقه موجة جديدة من التحركات العمالية لما تضمنته نصوص القانون من عصف بمكتسبات العمال والتي نورد أهمها فيما يلي:

التحايل على حق الإضراب من خلال تكبيله بالعديد من الشروط التي تجعل ممارسته مستحيلة منها:

1. **عدم ممارسته أثناء مرحلة الوساطة.**

2. **عدم ممارسته أثناء مرحلة التحكيم.**

3. **عدم ممارسته في المنشآت الحيوية للجمهور ويحددها رئيس الوزراء.**

4. **موافقة ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة على الإضراب.**

وإذا وضعنا في الاعتبار طول فترة الوساطة والتحكيم، وكذلك طبيعة المنشآت الحيوية التي سيحددها رئيس الوزراء، والأهم بالطبع انتهازية وقذارة الغالبية العظمى من أعضاء مجالس إدارات النقابات العامة، سندرك إلى أي مدى ستكون ممارسة حق الإضراب مستحيلة إذا كان على العمال الالتزام بهذا القانون قبل البدء في الإضراب.

- **إطلاق حرية صاحب العمل في تعديل شروط عقد العمل وإنقاص أجر العامل، وللعامل أن يقبل أو يترك العمل.(أي أنه خيار بين القبول بالاستغلال أو البطالة).**

- **حق صاحب العمل في إنهاء علاقة العمل إذا استند إلى مبرر مشروع.(وبالطبع فإن هذا المبرر سيكون مشروعا من وجهة نظر صاحب العمل، فضمن هذه المبررات المشروعة كانت الاعتبارات الاقتصادية مثل أزمات السوق).**

- **القضاء على دور اللجنة الثلاثية.**

- **الاعتداء على أجور العمال من خلال النظر في الحد الأدنى كل ثلاث سنوات.(خاصة في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار).**

- **زيادة عدد ساعات العمل إلى ثماني ساعات لا يدخل فيها وقت الراحة أو تناول الطعام بدلا من سبع ساعات.(مع جواز زيادتها في حالات يحددها وزير القوى العاملة).**

- **تخفيض الحد الأدنى لحق العمال في الإجازة السنوية إلى خمسة عشر يوما.**

- **إلغاء حق العامل في الإجازة المرضية بأجر.**

- **زيادة التمييز ضد المرأة من خلال حرمانها من حق العمل مساءا إلا بقرار من وزير القوى العاملة.**

- **حظر تشغيل النساء في أعمال معينة بدعوى أنها ضارة بهن صحيا أو "أخلاقيا".**

- **إلغاء حق العمل نصف الوقت للمرأة.**

- **تحديد إجازة الوضع للمرأة بمرتين فقط طوال مدة خدمتها بدلا من ثلاث مرات في التشريعات السابقة.**

وكل هذه المواد التي تحاصر المرأة لا تعني أن الرأسمالية تريد عودة المرأة إلى البيت، وإنما تعني أن الأزمة التي يعانيها النظام في مصر تجعله يسعى لأن يكثف من استغلاله واضطهاده للطبقة العاملة نساءا ورجالا. فبتخفيض مستوى معيشة العمال، يدفع النظام نساء الطبقة العاملة إلى سوق العمل، بينما يساعد مناخ الاضطهاد والرجعية على زيادة استغلال النساء بتشغيلهن في أعمال مرهقة ومملة ومنخفضة المهارة والأجر، وفي ظل ظروف سيئة عامة، وبدلا من توفير شروط عمل أفضل للمرأة يسعى النظام إلى حرمانها من حق العمل وتعريض حياتها وحياة أسرة العامل لتقلبات السوق الحادة.

ورغم كل التهديدات التي تواجه الطبقة العاملة والهجمة الشرسة التي تتعرض لها حاليا نجد أن اليسار الستالينى –الذي حصر الحركة العمالية في الأربعينات وأوائل الخمسينات في الإصلاحات والمطالب الجزئية ودفعها لتأييد الجيش في أوائل الخمسينات رغم عدائه السافر لأي تحرك جماهيري مستقل– يتباكى الآن على العهد الناصري وقوانين السادات، ويتحول بسرعة إلى الإصلاحية الفجة، فبسبب عزلته وضعفه والأزمة الاقتصادية، أصبح هذا اليسار إصلاحيا دون إصلاحات. ويصر على إتباع إستراتيجية النضال القانوني ورفع الدعاوى القضائية في المحاكم لمواجهة آثار القوانين المعادية للعمال، ويتناسون أن القانون والنظام القضائي غير مستقل ومعادى لمصالح الطبقة العاملة. الأمر الذي يظهر ضرورة وأهمية خلق رؤية تقوم على أن الحركة العمالية وحدها هي القادرة على إسقاط أي قانون يعصف بحقوقها.

الفصل الثالث

الطريق نحو بناء حركة عمالية

إن التحولات الجارية الآن في الرأسمالية الصناعية المصرية سيكون لها تأثيرا كبيرا في طبيعة وخصائص الحركة النقابية في مصر، حيث كانت الصناعة الرأسمالية المصرية في أواخر الثمانينات تنقسم إلى قسمين أساسيين، القسم الأول وهو القسم الأكبر والأهم كان القطاع العام الصناعي وكان يشمل غالبية المصانع الكبرى في كافة الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب وصناعة السيارات والصناعات الخفيفة الغذائية والملابس الجاهزة. أما القسم الثاني وهو القطاع الخاص الصناعي فكان يتكون أساسا من مصانع وورش صغيرة نسبيا ممركزة في الغالب في صناعات الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية. وكان دور البيروقراطية النقابية في القطاع العام الصناعي منذ السينات هو المشاركة العملية في الإدارة خاصة فيما يتعلق بتنظيم عملية استغلال العمال، أي أن التنظيم النقابي أصبح فعليا جزء من البيروقراطية الإدارية للقطاع العام خاصة على مستوى النقابة العامة وفى كثير من الأحيان على مستوى اللجنة النقابية المصنعية. ولم يكن هناك تحدى على المستوى التنظيمي لهذه النقابات الحكومية الرجعية على الرغم من الانفجارات العفوية القاعدية المتتالية.

كان أساس هذا الاستقرار النقابي الأصفر في القطاع العام هو استقرار عدد من الحقوق العمالية الأساسية في ذلك القطاع مثل المشاركة الأرباح ومنع الفصل التعسفي، بالإضافة إلى خدمات أساسية مثل السكن والتأمين الصحي وغيرهما. وقد ساهم في الاستقرار أيضا تواطؤ اليسار مع بيروقراطية القطاع العام تحت زعم أن ذلك القطاع هو بمثابة إنجاز اشتراكي. أما في القطاع الخاص الصناعي فقد ظلت غالبية المصانع بدون أي شكل نقابي من أي نوع فالمحاولات القاعدية لخلق نقابات أو روابط قوبلت بقمع عنيف ولم تحاول نقابات القطاع العام أن تمد نشاطها للقطاع الخاص، لذلك ظلت التحركات العمالية بالقطاع الخاص تأخذ أشكالا عفوية ومفاجئة ولكن قصيرة المدى ومحدودة المفعول بسبب غياب أي شكل منظم.

الأزمة وطبيعة التحول

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية والتي دخلتها الرأسمالية منذ أوائل السبعينات إلى انفجار التناقض الأساسي في تطور هذا النظام وهو التناقض بين الميل نحو اندماج الاقتصاد العالمي على مستوى عملية الإنتاج بما يشمل ذلك من حركة التجارة ورأس المال والعمل (ما يسمى بالعولمة) وبين استمرار الدور المتضخم للدولة القومية في الاقتصاد. كان أعنف تأثير لهذا التناقض في البلدان التي كانت رأسمالية الدولة تلعب فيها الدور الأكبر مثل الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وبعض الدول الرأسمالية المتخلفة التي لعبت فيها الدولة الدور الاقتصادي الرئيسي.

كانت مصر إحدى نماذج رأسمالية الدولة في البلدان المتخلفة (كانت نسبة الصناعة التي تملكها الدولة أكبر من تلك الموجودة في بعض دول أوروبا الشرقية في بداية الثمانينات)، واختار النظام الحاكم فيها مثله مثل جميع بيروقراطيات رأسمالية الدولة محاولة حل الأزمة من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي والاتجاه نحو اقتصاد السوق المفتوح وتحميل الطبقة العاملة بالطبع أعباء ذلك التحول والذي أطلق عليه النظام والبنك الدولي أسم الإصلاح الهيكلي.

وكان الهدف من هذا الإصلاح الهيكلي تحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد موجه هدفه الأساسي إحلال الواردات وحماية الصناعات المحلية إلى اقتصاد هدفه الأساسي التصدير وقادر على المنافسة مع الصناعات الأجنبية سواء في السوق الداخلية أو الخارجية في ظل اتفاقات الجات لتحرير التجارة الخارجية، لذلك قام النظام بإدخال تعديلات متتالية على نظام التعريفة الجمركية

وبدأ في تعديل السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات للقطاع الخاص المصري والأجنبي بهدف جذب مزيد من الاستثمارات، وتم البدء في التخلص من ملكية الدولة لشركات القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة.

ويجب أن نتذكر دائما أن الإطار العام لهذه السياسات هو أزمة ركود في الاقتصاد العالمي وليس فقط في الاقتصاد المصري، مما يعنى أن درجة التنافس العالمي خاصة في الصناعة يكون أكثر عنفا وبالتالي فإن الطبقة الحاكمة المصرية تحاول إنجاز هذه التحولات في أقصر فترة زمنية ممكنة حتى لا تفوتها الفرص في سوق عالمي محدود ومأزوم.

وعلى الرغم من ذلك فحتى النصف الثاني من الثمانينات لم تكن هذه السياسات قد أثرت بشكل كبير على القطاع العام الصناعي باستثناء وقف التعيينات ووقف التوسع الاستثماري في هذا القطاع. وحتى القطاع الخاص الصناعي ظل محدودا جدا ولم تدخله استثمارات ضخمة حتى جاءت طفرة التغييرات منذ أواخر الثمانينات وحتى اليوم. واستنتج البعض على أساس هذا التأخر والركود أن الاقتصاد المصري سيتحول من الصناعة إلى الخدمات والتجارة وخرجت تنظيرات متنوعة حول الرأسمالية الطفيلية وحول تضاؤل الطبقة العاملة الصناعية.

التحول الاقتصادي

بدأت التغييرات الجوهرية تمس الصناعة المصرية سواء الخاصة أو المملوكة للدولة مع بداية التسعينات فاستطاع النظام أن يخلق جوا من الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في معدل التضخم والتقليل من العجز في ميزان المدفوعات وزيادة المخزون لدى البنك المركزي من العملات الأجنبية وتوحيد قوانين الاستثمار والنظام التمويلي. وأدت هذه السياسات إلى دخول استثمارات جديدة إلى القطاع الخاص الصناعي في صناعة السيارات والنسيج والإلكترونيات والأدوات الكهربائية وغيرها وبدأت هذه المصانع الجديدة والتي اعتمد جزء منها على استثمارات أجنبية وجزء على استثمارات محلية في تجميع الآلاف من العمال الصناعيين في مدن السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان.

إن حداثة وسرعة هذه التطورات في القطاع الخاص لم تعطى الوقت بعد لظهور أي تنظيمات نقابية، ومع إصدار الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالاتفاق مع الحكومة لقرار يرفع الحد الأدنى لعدد العمال المتقدمين لتشكيل نقابة من ٥٠ إلى ٢٥٠ يؤكد أن الحكومة تدرك خطورة التطورات الصناعية في القطاع الخاص على عكس غالبية اليسار الذي يظل على تصوراته الساذجة حول طفيلية وهامشية القطاع الخاص.

ومع ذلك فإن التغييرات في بنية القطاع العام الصناعي هي في الواقع الأكثر أهمية فقد ظل هذا القطاع (تحت تسميته الانتقالية الجديدة – قطاع الأعمال العام) يستحوذ على الجزء الأكبر من رأس المال الصناعي حتى التسعينات وأيضا الغالبية العظمى من العمال الصناعيين ، وتقريبا كل العمال الصناعيين المنضمين في نقابات.

وقد اشتملت عملية الإصلاح الهيكلي في القطاع العام الصناعي على عدة عناصر مترابطة، بينما يركز اليسار المصري في تحليله للتغييرات على عنصر وحيد وهو الخصخصة وكأن الخصخصة هدف في حد ذاته . ولكن الخصخصة يجب أن تفهم في إطار اندماج الصناعة المصرية في السوق العالمي . فالمهم ليس تغيير المالك من الدولة إلى شركات رأسمالية خاصة أو تغيير جنسية المالك ولكن جوهر عملية الخصخصة هو محاولة تحويل الصناعة المصرية إلى صناعة تنافسية في السوق العالمي، وتترتب على ذلك عدة نتائج شديدة الأهمية بالنسبة للحركة العمالية. أول نتيجة هي أنه إلى جانب مسألة تكثيف الاستغلال من خلال تقليل العمالة وتخفيض الأجر الحقيقي وتغيير القوانين العمالية لصالح رأس المال بهدف جذب الاستثمارات وتخفيض سعر

السلع المصدرة ، وهناك عنصر ثان لا يقل أهمية وهو أن هذه المصانع ستصبح عرضة لتقلبات السوق العالمي، فأسعار السلع ستحددها البورصة سواء كانت تلك السلع مواد خام أو سلع استهلاكية وهذا يعنى أن الاستقرار في العرض والطلب الذي كان يخلقه تحكم الدولة في الصناعة سيحل محله حالة من الفوضى وتقلبات مستمرة في عدد العمال الذين يحتاجهم المصنع وفى كثافة الاستغلال وفى نشأة مصانع جديدة وإفلاس وتصفية مصانع أخرى.

إن هذه التحولات ستعنى بالضرورة انتهاء حالة الركود النسبي التي كانت تسود في الحركة العمالية في القطاع العام منذ الستينات وسيؤدى في تصورنا إلى عدة تطورات جذرية:

أولا: تضاعف الإضرابات والاعتصامات العفوية في مصانع قطاع الأعمال العام لمحاولة إنقاذ المكتسبات.

ثانيا: انفجار موجات من الإضرابات والاعتصامات في المصانع المباعة في مواجهة الإصلاحات الأكثر عنفا التي ستحاول تنفيذها الإدارات الجديدة.

ثالثا: ظهور حركة عمالية جديدة لا يمكن التنبؤ بخصائصها أو قوتها في مصانع القطاع الخاص الكبرى خاصة في صناعات السيارات والنسيج والإلكترونيات ذات العمالة الضخمة.

رابعا: انقسام حاد في الحركة النقابية في القطع العام، فستظهر بالضرورة قطاعات من هذه الحركة رافضة لعمالة الاتحاد العام للحكم ولرأس المال وهذا ليس بسبب "نزاهة" هذه القطاعات أو حتى دفاعها عن مصالح العمال ولكن بسبب ما تعنيه التغييرات الجارية من إضعاف لوضع البيروقراطية النقابية التي يعتمد وجودها في نهاية الأمر ورغم رجعيتها على دعم القاعدة العمالية حتى وإن كان هذا الدعم سلبيا، وأيضا بسبب الضغط الشديد الذي ستتعرض له البيروقراطية النقابية من قبل القاعدة العمالية . ينطبق هذا أكثر بالطبع على اللجان النقابية المصنعية منه على النقابات العامة ولكن حتى النقابات العامة ستتأثر بهذه التحولات وسيظهر فيها انقسامات. ويمكن ملاحظة بذور هذه الانقسامات في المواقف التي حاولت النقابة العامة للصناعات الهندسية اتخاذها في مواجهة عمليات بيع القطاع العام، ورغم أن هذه المواقف لم تتطور وظلت حبيسة جدران النقابة فهي قد تكون بداية يمكن أن تتطور إذا واجهت ضغوطا قوية من القاعدة العمالية.

كانت البيروقراطية النقابية تشارك وتتداخل مهامها مع الإدارة البيروقراطية في القطاع العام في فترة رأسمالية الدولة. وهذه العلاقة الخاصة ستنتهي بالضرورة مع التحولات الجارية فشرط رأس المال الخاص الأساسي في شراء شركات القطاع العام هو الانفراد بالإدارة. ويجب أن نتذكر دائما أن دور وطبيعة النقابات الموجودة حاليا والذي يتسم بالولاء للدولة ورأس المال ليس نتيجة للقوانين التي تضعها للدولة ولكنه نتيجة لوضع الصراع الطبقي فالنقابة مهما كانت رجعيتها هي وسيط بين رأس المال والطبقة العاملة وتتأثر بالضرورة بالضغوط في أسفل وليس فقط الضغوط من أعلى. فالقوانين ما هي إلا مجرد انعكاس لوضع الصراع الطبقي وليس العكس.

إن التحليل السابق يوصلنا لرفض عدة استراتيجيات مطروحة في ساحة اليسار للتعامل مع المسألة النقابية:

الاعتماد على النضال القانوني: إن الغرق في تفاصيل القوانين العمالية والنقابية وطرح القوانين البديلة ومشاريع التشريعات البديلة هو إحدى سمات اليسار الإصلاحي في مصر . وعلى الرغم من أهمية التشريعات والقوانين فنحن نرى أن الصراع الطبقي مكانه في المصانع وليس في المحاكم وأنه ما يُسقط القوانين هو التغيير في توازن الصراع الطبقي لصالح العمال . مرة أخرى

القانون انعكاس لعلاقات اجتماعية وليس العكس.

الإصلاحية وتضخيم دور النقابات: يهدف الإصلاحيون الوصول إلى حركة نقابية شريفة ومستقلة تعبر بحق عن مصالح العمال سواء من خلال إصلاح النقابات الحالية أو العمل على خلق نقابات بديلة. ونحن نرى أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه لسببين أساسيين ، الأول هو أن النقابة هي بالضرورة وسيط بين رأس المال والعمال ودورها دائما هو التوفيق والمهادنة ولا تأخذ النقابة موقف حاد لصالح العمال إلا تحت ضغط شديد من القاعدة والاستثناء الوحيد لهذا هو النقابة التي تظهر في اللحظات الثورية. والسبب الثاني هو أن النقابات المستقلة نسبيا والتي ظهرت في البلدان البرجوازية الديمقراطية في القرن الماضي والتي يحلم الإصلاحيون بإنشاء مثيلاتها في مصر تقوم في الواقع على أساس وجود مجال لتحقيق الإصلاحات أي أن يكون لدى رأس المال القدرة على إعطاء تنازلات محدودة للحركة العمالية وهذا وضع مستحيل في مصر بسبب الضعف النسبي لرأس المال المصري وبسبب الضغط التنافسي الشديد الذي يجعل رأس المال دائم الهجوم على مصالح العمال. وحتى في بلدان الديمقراطية البرجوازية فقد أدت الأزمة الاقتصادية الحالية إلى القضاء على حيز الإَصلاحات مما أدخل النقابات العمالية والأحزاب الإَصلاحية في أزمة غير مسبوقة في تلك البلدان.

الحلقية واليسارية المتطرفة: يصل البعض بسبب الرجعية الشديدة للتنظيمات النقابية المصرية إلى استنتاج أن هناك ضرورة لمقاطعة هذه النقابات وعدم العمل فيها. وقد نقد لينين هذه الرؤية من العشرينات وأكد على ضرورة العمل في النقابات مهما كانت درجة رجعيتها، وأكد لينين:

إن رفض العمل في داخل النقابات الرجعية يعنى ترك جماهير العمال التي لم تتطور لحد كاف ، أو المتأخرة، تحت نفوذ الزعماء الرجعيين وعملاء البرجوازية والأرستقراطيين من العمال. والواقع أن النظرية السخيفة القائلة بعدم اشتراك الشيوعيين في النقابات الرجعية تظهر بمنتهى الجلاء أي موقف طائش الذي يتخذه هؤلاء الشيوعيين "اليساريين" من مسألة النفوذ في "الجماهير"، وإلى أي حد من الغلو يمضون في زعيقهم بكلمة "الجماهير". فلكي نستطيع مساعدة الجماهير، واكتساب عطف الجماهير ومؤازرتها وتأييدها ينبغي عدم الخوف من الصعوبات ، ينبغي عدم الخوف من المكائد والمماحكات والإهانات والملاحقات من جانب "الزعماء" (الذين لكونهم انتهازيين واشتراكيين شوفينيين يكونون في أغلب الحالات إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة مرتبطين بالبرجوازية وبالشرطة) وينبغي لزاما أن نعمل حيث يوجد الجمهور".

وجماهير العمال في القطاع العام المصري لا زالوا رغم إجبارية عضويتهم في النقابات ورغم مواقف النقابات المعادية للإضرابات والتحركات العمالية ورغم سلطويتها يشاركون في الانتخابات النقابية أملا في التأثير عليها أو تغييرها وينتظرون منها في بعض الأوقات أن تأخذ مواقف جادة في الدفاع عن مصالحهم. لذلك يجب على الثوريين العمل بداخل النقابات العمالية الحالية ليس بهدف تحسينها أو تغييرها وإنما بهدف توسيع نطاق الحركة العمالية القاعدية.

الرؤية الإرادوية: يدعو البعض في اليسار المصري إلى ضرورة بناء البديل القاعدي للنقابات الموجودة، ويتبنون إستراتيجية الدعاية داخل الحركة العمالية لمثل هذه الفكرة، ونحن لا نختلف مع ضرورة بناء حركة قاعدية ولكننا نرى أن مثل هذا التطور لابد أن يرتبط بالصراع الطبقي، ولا يمكن أن يحدث من خلال مجرد الدعاية المجردة للفكرة بل يجب أن يكون نتيجة للتدخل الفعال في حركة عمالية صاعدة بالفعل. ولا يمكن لإرادة الثوريين أو الصحة الشكلية لدعايتهم أن تخلق مثل هذه الحركة.

إن الإستراتيجية الثورية التي يجب تبنيها في تصورنا تجاه الحركة العمالية تعتمد على عدة محاور أساسية من بينها:

- التدخل في كل التحركات الاحتجاجية سواء كانت في القطاع العام والخاص بهدف الارتباط بها والتعلم منها وتقديم كل الدعم لها وبهدف تطويرها في نفس الوقت.

- يجب العمل على تشكيل لجان إضراب منتخبة لتقوم بتنظيم الإضراب وقيادته بهدف إنجاحه. والعمل على إنشاء صناديق إضراب يتمكن من خلالها العمال من إطالة إضرابهم لإنجاحه.

- العمل على تشكيل لجان مندوبي العنابر في المصانع التي توجد بها لجان نقابية، من خلال الاختيار الحر والمباشر من عمال كل العنابر والورش لأحد زملائهم لكي يقوموا بالضغط على اللجنة النقابية للتحرك من أجل تحقيق مطالب العمال وسحب الثقة من اللجنة النقابية في حالة تخاذلها.

- العمل على الضغط الدائم على اللجان النقابية عبر الدعاية لضرورة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة المصنعية لفضح مواقفها المتخاذلة ودفعها لأخذ مواقف نضالية وهو ما يساعد على إحداث انقسامات بين يمين ويسار النقابة مما يوسع من مجال الممارسة القاعدية.

- العمل الدءوب في المصانع التي ليس بها لجان نقابية من أجل خلق تنظيم نقابي منتخب من القاعدة العمالية ليكون قادرا على مواجهة الإدارة، ويكون التوقيت الأنسب لذلك في لحظة الإضراب نفسها حيث يمكن أن تتحول لجنة الإضراب إلى لجنة نقابية تحت ضغط القاعدة العمالية.

- محاولة خلق حركات تضامن حول الحركات الاحتجاجية العمالية من خلال جمع التبرعات للعمال المضربين أو المفصولين أو المعتقلين، ومحاولة خلق لجان تضامن عمالية تشارك في هذا العمل وتحاول تعميم الخبرات المكتسبة من كل تحرك عمالي.

- العمل على طرح قضايا سياسية عامة داخل الحركة العمالية والنقابية، عبر محاولة الضغط على اللجان النقابية لأخذ مواقف من القضايا الفلاحية الملحة أو لأخذ موقف تضامني مع التحركات الطلابية مثلا .

خـاتـمـة

إن المرحلة القادمة كما سبق وأشرنا سوف تشهد مواجهات حادة بين الطبقة العاملة وأصحاب العمل سواء كانت الدولة أو الرأسماليين، وفى هذه المواجهات لابد أن يدرك الثوريون أن دورهم لن يقتصر على الدعاية ضد التنظيم النقابي القائم – وخاصة المستويات العليا– باعتباره موال للدولة وخائن للعمال فقط، بل لابد أيضا أن يشاركوا بفعالية في اللجان النقابية المصنعية بهدف العمل على توسيع نطاق الحركة العمالية والارتباط بها ودفعها نحو تكوين أشكال تنظيمية قاعدية مناضلة.

إن هذه الأشكال لابد ألا تقتصر على طرح فكرة التعددية النقابية لخلق نقابات بديلة، فقد أوضحنا فيما سبق أن النقابات مهما كانت ديمقراطية تتعرض لمخاطر البيروقراطية فيقتصر اهتمامها على الحفاظ على ميزاتها الخاصة، وتقوم بحصر الحركة العمالية في المطالب الجزئية والضيقة التي لا تتجاوز حدود النظام القائم لان النقابات مهمتها تحسين شروط الاستغلال في ظل النظام الرأسمالي. ولكن البيروقراطية النقابية في نفس الوقت تتعرض للضغط العمالي من أسفل فتضطر إلى تبنى بعض مطالب العمال لكي تستطيع الحفاظ على قدراتها في السيطرة على التحركات العمالية.

لذلك فإن الثوريين لا يجب أن يثقوا أبدا في هذه البيروقراطية وعليهم باستمرار أن يرشدوا العمال إلى انتهازية النقابين وان يساهموا في خلق وابتداع أشكال تنظيمية عمالية مثل لجان الإضراب وصناديق الإضراب ولجان التضامن العمالية ولجان المندوبين، فهذه الأشكال هي وحدها القادرة على أن تعبر عن المصالح الحقيقية للطبقة العاملة، لذا يجب على الثوريين انتهاز فرصة كل تحرك عمالي لطرح هذه الأشكال والدعاية لها في صفوف العمال.

إن الرؤية الإصلاحية التي تهدف إلى إصلاح التنظيم النقابي الحالي سوف تصطدم بالواقع المرير الذي سيحطم كل أوهام الإصلاحيين، فالطبقة الرأسمالية الحاكمة تقدم الإصلاحات فقط إما عندما تسمح لها ضغوط المنافسة والسوق أو عند مواجهة حركة عمالية قوية، ولكنها لا تلبث أن تسحبها في أوقات الأزمات أو عند انحسار الحركة. واليوم حيث تواجه الرأسمالية المصرية أزمة طاحنة فلا مجال لديها تقديم أي إصلاحات للعمال، بل إنها تشن حاليا أعنف هجوم لها على حقوق ومكتسبات العمال التي طالما ناضلوا من أجلها.

وفي مواجهة هذه الهجمة يجب أن يدرك الثوريين أنه لا سبيل آخر سوى النضال الدائم بهدف بناء أقوى الروابط مع الحركة العمالية، ويجب أن يعمل الثوريين في النقابات مهما كانت رجعية حتى لا تترك جماهير العمال نهبا لخطط الرأسماليين والقيادات الانتهازية. فهناك حيث توجد الجماهير العمالية يجب أن تطرح الدعاية الثورية وتعبر عن نفسها في ممارسة هذه الجماهير، باستخدام سلاح الإضراب لانتزاع الحقوق والمطالب العمالية.

وأخيرا لابد من التأكيد على أن مخططات وقوانين الطبقة الرأسمالية الحاكمة ليست قدرا محتوما، بل أن حركة الطبقة العاملة – حين تكون منظمة – تستطيع ليس فقط إلغاء هذه المخططات أو القوانين بل تستطيع أيضا إسقاط الطبقة الرأسمالية وبناء الدولة العمالية الخالية من الاستغلال والقهر.

قائمة المراجع

١. بؤس الفلسفة –كارل ماركس
٢. اليسارية الطفولى في الشيوعية – لينين
٣. حال الطبقة العاملة في إنجلترا – إنجلز
٤. الأيديولوجية الألمانية –كارل ماركس، إنجلز
٥. الأجور والأرباح والأسعار –كارل ماركس
٦. العمال والحركة السياسية في مصر – الجزء الأول – جويل بنين
٧. العمال والحركة السياسية في مصر – الجزء الثاني – جويل بنين
٨. تاريخ الحركة العمالية –أمين عز الدين
٩. تصنيع مصر – منشور بالإنجليزية
١٠. النقابات – لينين – مجلد صادر عن دار التقدم
١١. قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦
١٢. تعديلات قانون النقابات العمالية
١٣. قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام
١٤. قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١
١٥. مشروع قانون العمل الموحد
١٦. كفاح عمال النسيج – سعد عثمان
١٧. كفاح عمال السكة الحديد –كراسات صوت العامل

مركز الدراسات الاشتراكية

٧ شارع مراد . ميدان الجيزة
موقع إليكتروني: www.e-socialists.net
بريد إليكتروني: info@e-socialists.net